



PROVISIONAL

A/40/PV.89
9 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثمانين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥٠٠

(اسبانيا)

السيد دي بینییس

الرئيس :

(كاستاريكا)

السيدة كاسترو دي باريش

شـ :

(نائبة الرئيس)

- الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين
ومبادرات السلم : تقرير الأمين العام [٢١] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيفات فينبغي إلا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية Chief of the Official Records Editing Section، room DC2-0750، 2 United Nations Plaza، Department of Conference Services، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٢١ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادئات السلم : تقرير الامين العام (A/40/737)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الاسانية) : أود ان اذكر الممثلين انه ، وفقا للمقرر الذي اتخد في الجلسة المعقودة صباح اليوم ، ستقفل قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة الخامسة مساء .

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني ان اتكلم باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودوله الاعضاء واسبانيا والبرتغال . ان تطور الحالة في امريكا الوسطى ما زال يسبب لنا قلقا بالغا . فتفاقم الصراعات منذ عام في منطقة نشترك معها في الكثير من التقاليد التاريخية والثقافية لا يجلب على مكانتها ، ضحايا العنف ، المعاناة ويلحق بهم خسائر مادية فادحة فحسب بل وينطوى ايضا على مخاطر جمة تهدد بتصعيد حدة التوتر واستفحاله .

وما زلنا على قناعة بأن التوصل الى حل ناجع للازمة في امريكا الوسطى لن يتأتى باللجوء الى القوة ، بل بتسوية ودية تقوم ، حسبما يعنى ميثاق الامم المتحدة ، على احترام السيادة والاستقلال الوطنيين والسلامة الاقليمية ، وعدم انتهاك حرمة الحدود ، وعدم تدخل اي دولة في شؤون الدول الأخرى ، وعدم اللجوء الى القوة او التهديد باستخدامها ، وبوجه اعم ، عدم تدخل القوات الاجنبية في المنطقة .

وترتبط هذه المبادئ ارتباطا وثيقا بالقيم والمثل العليا التي تأخذ بها ديمقراطياتنا التعددية ، والتي تتمثل عناصرها الامامية في مشاركة جميع التيارات السياسية واجراء انتخابات حرة بصفة دورية ، وكفالة حقوق الانسان وحرياته الامامية . ومن ثم ، يجدر بنا ان نشجع ، بكافة الوسائل الممكنة ، احترام ملامة الفرد وحريته

المحافاة والنقابات وحرية العقيدة الدينية وذلك على النحو المنصوص عليه في العهدين الدوليين وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولكلفالة النجاح التام لتلك الممارسة ، يتعمّن الدخول في حوار على الصعيد الوطني يستهدف وضع حد للعنف وعدم الاستقرار ، لافساح المجال في كل بلد من البلدان المعنية لتحقيق المصالحة الوطنية في إطار مؤسسات مياسية واجتماعية ، تعددية وديمقراطية .

اما اسباب عدم الاستقرار في المنطقة فمعقدة . وترجع ، في جانب كبير منها ، الى الظلم الذي تنتظوي عليه الهياكل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية . ومن ثم ، يتوقف حل المشاكل ، كما ذكر الامين العام في تقريره الاستهلاكي ، على ارادة السياسية لدى الحكومات في تدعيم مؤسسات الدولة ومعالجة اسباب العميق للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة .

ويود الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودوله الاعضاء واسبانيا والبرتغال المساعدة قدر المستطاع على معالجة اسباب ما تشهده بلدان المنطقة حاليا من عدم استقرار وتهيئة الظروف لمستقبل افضل عن طريق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقرار السلم وحماية الديمقراطية .

ولذا لم نتردد ، منذ البداية ، في تقديم الدعم للعملية التي بدأتها وتشابر على متابعتها ، منذ عامين ، البلدان الاربعة من مجموعة كونتادورا بفية اقامة هيكل صلب ينبعى عليه السلم في امريكا الوسطى .

فالمبادرة ترمي اسس توسيعة سلمية شاملة تنبثق من المنطقة ذاتها ، توسيعة تفاوضية يمكن ان تقبلها الاطراف بحرية . ذلك ان شأنها تهيئة جو من الثقة ، الامر الذي يعد - في حد ذاته - شرطا مسبقا لا غنى عنه لامتنان الحوار والتعاون بين الاطراف المعنية كافة .

وبفية درامة سبل التشجيع ، بشكل ملموس ، على تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صادقت عليها بلدان امريكا الوسطى في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ في وثيقة اهداف كونتادورا ، عقد ، في ٢٨ و ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ في مسان خوميه ، بكونستاريكا ، اجتماع على مستوى وزراء الخارجية بين الاتحاد الاقتصادي

الأوروبي ودوله الاعضاء واسبانيا والبرتغال من جانب ، ودول امريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا ، من جانب آخر . وقد أرسى ذلك الاجتماع - الذي وصفه الجميع بأنه تاريخي - عن طريق الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي ، أرسى هيكل جديد للعلاقات بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وامريكا الوسطى .

والمشاركون ، اذ يستمدون التشجيع مما لقيته تلك المبادرة من استجابة دولية مواتية ، يعترضون موافقتها بفية الاسهام في تعزيز الثقة داخل امريكا الوسطى وكذلك بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، من ناحية ، وأمريكا الوسطى ، من ناحية اخرى ، كي يسهل فيما بعد توسيع نطاق ذلك التعاون وتوطديه بشكل مطرد .

ومن دواعي اغتنابنا ان اربعة بلدان ديمقراطية من امريكا اللاتينية هي : البرازيل والارجنتين وأوروجواي وبليز ، انضمت رسمياً هذا الصيف الى جهود المصالحة التي تضطلع بها البلدان الاربعة القائمة بالواسطة وساندتها بنشاط . ويحدونا الامل ان تفضي وثيقة السلم والتعاون المقترنة ، في غضون المهلة التي حددها واضعوها ، الى اتفاق نهائي يؤدي الى تسوية سلمية وشاملة يواكبها إنشاء آلية فعالة وكفء للتنفيذ والمتابعة .

وجود نظام أمن إقليمي قابل للتطبيق كهذا ينشأ طبقاً لقواعد القانون الدولي ، حريٌ بأن يكبح جماح سباق التسلح بجميع اشكاله ، ويوفر الوسائل لتحديد وخفض الأسلحة والقوات العسكرية ، ويقضي على وجود القوات الأجنبية ، ويمنع أعمال التهديد وزعزعة الاستقرار والارهاب والتخريب .

ونحن على ثقة من أنه من الضروري للبلدان المعنية أن تمتثل - إلى أن يتحقق ذلك - عن القيام بأى عمل من شأنه أن يؤدي إلى الأضرار بالعملية الجارية ، وأن تسهم بنشاط في تخفيف حدة التوتر وتسعى للتوصل إلى حلول مناسبة للنزاعات القائمة .

في لكسنبرغ ، عقدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأسبانيا والبرتغال بالإضافة إلى دول أمريكا الوسطى ودول مجموعة الكونتادورا مؤتمراً ثانياً على مستوى وزراء الخارجية في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بهدف متابعة وتعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي اللذين بدأ في العام الماضي ، وفقاً للمبادئ الواردة في إعلان مان خوسيه المؤرخ ٣٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

وقد أكد المشاركون في مؤتمر لكسنبرغ أهمية استمرار المفاوضات الجارية حالياً بروح بناء واستناداً إلى مشروع اتفاق السلم والتعاون في أمريكا الوسطى المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وحثوا مجموعة كونتادورا مرة أخرى على الاستمرار في عملها لوضع التفاصيل النهائية لحل ملمي في أمريكا الوسطى . وعندما تستكمل تلك المفاوضات بنجاح ، ينبغي اتخاذ الإجراءات الدستورية الضرورية لسريان مفعول وثيقة كونتادورا .

وتكرر بلدان الاتحاد الأوروبي وأسبانيا والبرتغال الإعراب عن إستعدادها لتقديم الدعم بقدر ما في وسعها إذا ما طلب منها ذلك ، للعمل الذي تقوم به الدول المسؤولة عن تطبيق نصوص وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، ويمكن لتلك البلدان أن تسم بصفة خاصة في آليات التنفيذ والمتابعة .

لقد وقع في لكسنبرغ اتفاق نموذجي للتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى وبينما من جانب ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي من جانب آخر . وبتحقيق التعاون الوثيق والمؤسسي ، يستهدف هذا

الاتفاق تعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة أمريكا الوسطى والعمل على إطراد التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بالمنطقة من أجل توفير قدر أكبر من الاستقرار السياسي . ويعتزم الاتحاد الأوروبي وأسبانيا والبرتغال تقديم مساعدة إلى المشاريع الأقلية على أساس أولويات وأهداف المنطقة التي تتحدد وفقاً للاتفاق المشترك . ونأمل بذلك أن نقدم أشكالاً ببناء وفعلاً في الجهود التي يبذلها من يسعون بالوسائل السلمية لایجاد حلول لصعوبات المنطقة وهي التي تعتبر من أكثر مناطق الصراع حساسية على ظهر كوكبنا ، وذلك حتى يحل الحوار محل المواجهة ونأمل أن تؤدي المفاوضات إلى سلام دائم قائم على الحرية والعدل والتقدم .

السيد اورامان اوليغا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

في أمريكا الوسطى ومن أجلها مطلب طالب به العديد من المتكلمين طوال المناقشة كلها في هذه الدورة ، وهو إفصاح عن التوتر المتزايد للشعوب وللعديد من المنظمات والمؤسسات بمختلف انواعها التي وجهت هذا النداء مراراً . ولا يمكن تحقيق السلام في أمريكا الوسطى الا عن طريق وضع نهاية لتدخل الولايات المتحدة التي تقوم بالانتهاك الصارخ لجميع مبادئ القانون الدولي والالتزاماتها الخامسة بموجب المكوك القانونية التي هي طرف فيها ، بهجامة نيكاراغوا عسكرياً عن طريق تسليح ومساندة ما يسمى بالكونترار وتقديم المشورة لها وهي قوات من المرتزقة في خدمة مصالح الولايات المتحدة .

والسلام في أمريكا الوسطى يعني تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وإعادة الاستقرار للملايين من البشر الذين يتطلعون بلهمة إلى حياة أفضل من حيث التعليم والصحة والغذاء .

بأي حق تنظر الولايات المتحدة في تقديم المساعدة العلنية أو السرية إلى الذين تسببو في موت الآلاف من الأطفال والنساء والمسنين ، والمزارعين والعمال والطلبة ، وقاموا بدمير الممتلكات والمدارس والمستشفيات ؟ لماذا تخش الولايات المتحدة من تحقيق السلام مع نيكاراغوا وقبول التحدى المحتمل لشعب نيكاراغوا اذا ما كسر كل طاقاته للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟ أليس كل ذلك ذريعة للقيام بحشد

وحدات بحرية وجوية ضخمة في المنطقة بصفة دائمة ؟ إن طلقات الرصاص وهدير المدافع لا يمكن ان يسكنها المرحومات القوية للشعوب من اجل العدل والسلم والحرية في امريكا التي نعيش فيها .

ان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي جزء من اكبر اجزاء العالم التي عانت بصورة مباشرة ولا تزال تعاني من أعمال العدوان التي تقوم بها الدول الاستعمارية والامبرialisية .

لقد اوضع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في لواندا الاتي :
"نشير بقلق بالغ ان الحالة في امريكا الوسطى في الوقت الحالي
تجعلها واحدة من بؤر التوتر الساخنة الرئيسية على الصعيد الدولي" .

ثم واملوا ببيانهم قائلين انه رغم
النداءات المستمرة لحركة عدم الانحياز وبقية المجتمع الدولي ،
والجهود التي تبذل للتوصل الى تسوية سياسية ، تتفاوض بشأنها مجموعة
كونستادورا ، ظلت الحالة تتدهور نتيجة لسياسات الامبرالية القائمة على
التدخل بجميع اشكاله وهي سياسات تشكل ، بالإضافة الى حالة الفقر والاضطهاد
التي عانت منها المنطقة تاريخيا ، تهدىدا حقيقيا للسلم والامن".

ومنذ ١٩٨٣ حاولت بلدان مجموعة كونتادورا ، ببذل جهود مشابهة ومبورة وبالتفلب على مصاعب جمة ، ان تجد حلًا ملبياً لمشاكل أمريكا الوسطى . وقد حظيت المجموعة ولا تزال تحظى ، بتأييد بلدى . وقد انضم الى هذه المجموعة فريق دعم ليما المؤلف من الأرجنتين وبيراو وأوروجواي والبرازيل ، مما يوضع الاهتمام العميق للجميع في منطقتنا بدرء كارثة أصابها بها الشمال الغظ والوحشى الذى يزدرينا ، على حد قول البطل الوطنى لبلادى خوسه مارتى .

وقد برهنت نيكاراغوا بمورة ملموسة على رغبتها الصادقة في السلم ، وهي التي تعرضت للعدوان العسكري وتدفع من دماء الآلاف من ابنائها ثمنا غالياً لحقها غير القابل للتصرف في ان تقرر لنفسها مصيرها الوطنى . فقد رحبت ماناغوا بوثيقة كونتادورا المنقحة المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، على الرغم من بعض جوانبها التي يصعب قبولها ، وأعلن الرئيس دانييل اورتيغا استعداده لتوقيعها . وقد اختارت واشنطن ان تعتير ذلك من قبيل الديمagogية ، لأنها لا تملك حجة وجيهة توسيع بها رفض توقيع وثيقة السلم وارانت ان تفلق هذا الباب لتواءل حربها القدرة ضد نيكاراغوا .

وتواصل مجموعة كونتادورااليوم بذل جهودها لتحقيق تقارب بين الآراء ومساندة وثيقة يمكن ان توفر ضماناً للجميع . وادا ما اريد لتلك الوثيقة ان تكون ضماناً حقيقاً للجميع ، تعين ان تتضمن العناصر الالزمة لمحون ملم وآمن نيكاراغوا التي تتعرض للهجوم ، كما اوضع الرئيس دانييل اورتيغا مؤخراً . وحقيقة الامر انه لن يستتب السلم في أمريكا الوسطى الا عندما تبدى الولايات المتحدة الارادة السياسية للتوصل إلى اتفاق .

قبل عدة ايام مضت ، وجه الرئيس دانييل اورتيغا ، رئيس نيكاراغوا ، من فوق هذه المنصة نداء بناء الى رئيس الولايات المتحدة باستئناف المحادثات الثنائية بين البلدين ، لأن المعطلة التي يتعمد حلها لتسوية الصراع الاقليمي تمثل في موقف قادة واشنطن ، الذين لا يريدون الاعتراف بحق شعب نيكاراغوا ورغبتهم الطبيعية في التصرف وفقاً لمشيخته داخل اراضيه . وقد قوبل عرض الرئيس اورتيغا بالصمت . وأظهر القوى

الشديد نفسه - بذلك - ضعيفا ، اذ بين انه يخاف في هذه الحالة الحوار المباشر مع بلد مد يدا اليه ، يدا لا تحمل ملحا بل غصن زيتون .

في هذه الدورة الأربعين للجمعية العامة ، افرد ١٠٨ من ١٣٨ متكلما جانبا كبيرا من بياناتهم لتناول ما يحدث في منطقتنا . الا يظهر ذلك القلق العميق من جانب الجميع لاستمرار الوضع المتفجر الذي يمكن ان يؤدي الى كارثة خطيرة ؟ ولو عدلت سلطات واشنطن بدرامة تلك البيانات ، لفطنت الى ان حلفاءها الرئيسين انفسهم طالبوا هنا في الجمعية العامة بالجنوح للسلم . والواقع انه يكفيها ان تولي مزيدا من العناية لسائر البيانات لتتفطن الى اننا جميعا نريد السلم .

لماذا لا تتصرف الولايات المتحدة بطريقة جديرة بأهميتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية ، فتتعهد خلال هذه المناقشة بوقف المعونة التي تقدمها الى القتلة المناهضين للشورة في نيكاراغوا ، واستئناف حوار مانزانيللو وتقديم مساندة ثابتة الى بلدان مجموعة كونتادورا بغية إقرار السلم في المنطقة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتوق اليها شعوبنا ؟ لماذا لا تقتدي الولايات المتحدة بالقدوة الجديرة بالثناء للاتحاد الاقتصادي الأوروبي الذي اعلن هنا عن التوصل الى اتفاق مع بلدان أمريكا الوسطى ؟

ان ضرورة مساعدة الجهود السلمية في المنطقة تعني ايضا ان الجمعية العامة يجب ان تكرر الشفاء الى حكومة السلفادور وجبهة فراباندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الشورية ، لاستئناف محادثات السلم في اقرب وقت ممكن . وتعدني ايضا انه يجب مطالبة جميع الدول بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للسلفادور والقيام ، عوضا عن تقديم الأسلحة او غيرها من انواع المساعدة العسكرية ، بتشجيع استئناف الحوار الذي نريده جميعا ، لأننا جميعا نريد السلم . وليس من الممكن تصور السلم لبلد واحد دون غيره ، لأن استقرار المنطقة يتوقف ايضا على التوصل الى حل تفاوضي للصراع في السلفادور .

لقد وجه النقد الى نيكاراغوا لاعلانها حالة الطوارئ ولكن دون ذكر السبب الذي دفعها الى ذلك ، والذى يتمثل في ان وكالة المخابرات المركزية تحاول زعزعة استقرار

الحكومة الساندينية كما قال السيد ادغار شامورو ، العميل السابق لوكالة المخابرات المركزية ، امام محكمة العدل الدولية . ما الذي يتوقعه الامريكيون في الشمال ؟ الا تدافع الثورة الساندينية وشعبها عن نفسها وان يجاروا مستفيدين مستسلمين ؟ إن اي ثورة تحترم نفسها كالثورة الساندينية لن تستسلم ابدا ، وستدافع عن الحرية بالظفر والناب .

ولماذا تشن كل تلك الحملات المتسمة بالنفاق الرامية الى التشويه على شعب نيكاراغوا ؟ ولماذا يفرض عليه حظر اقتصادي وتجاري ، في حين ان واشنطنون التي تزعزعها تدافع الى هذا الحد عن حقوق الانسان قد منعت مجلس الامن ، عندما قام عنصري بريتوريا بقتل ١٠٠٠ اسود في جنوب افريقيا ، من تطبيق التدابير المناسبة بموجب الفعل السابع من الميثاق ، وفقا لرغبة المجتمع الدولي ؟ اين هو المنطق او الاتساق السياسي الذي تدعوه واشنطنون ؟

من فوق هذه المنصة تعيد كوبا تأكيد استعدادها للاسهام في إقرار السلام في امريكا الوسطى ، كما قال الرئيس فيدل كاسترو . ان كوبا تحترم ومؤيد الترتيبات التي قبلها بحرية شعب نيكاراغوا والثورة الساندينية .

السيد أرتاتشو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ظلت الأزمة

في أمريكا الوسطى ، منذ البداية ، مثار قلق خاص للحكومة الإسبانية . وقد أعرب وفد إسبانيا عن رأيه في مناقشة الحالة في أمريكا الوسطى أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة وأثناء هذه الدورة الأربعين من خلال رئيس حكومة إسبانيا .

والبيوم ، ينبع في أن نعترف ، بكل أسف ، أن تطور الحالة في أمريكا الوسطى خلال الأشهر الائتشر الماضية كان تطورا غير ايجابي . فبصفة عامة ، استمرت المشاكل الكامنة وراء الأزمة فيإقليم ، بل وتفاقمت في بعض الحالات . وما زالت الأزمة تؤثر تأثيرا ملبيا على اقتصاد أمريكا الوسطى ، وقد ازدادت حدة التدهور من جراء توجيه كميات ضخمة من الموارد إلى أنشطة غير انتاجية ، مما أدى إلى زيادة تفاقم المشاكل الهيكلية في المنطقة .

وفيما يتعلق بالحالة السياسية ، تطورت تلك الحالة على نحو غير متوازن . ففي حين تحركت فيما عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في بعض البلدان ، توقفت عمليات المصالحة الوطنية في بلدان أخرى . وفي نفس الوقت الذي كان الحوار والتفاوضات تجري فيه بين بلدان المنطقة ، استمرت سياسات التحرق التي عرّفت مناخ الشقة للخطر ، أحيانا ، وهو المناخ الذي يتمسّ به أهمية حيوية لتقديم المفاوضات .

وفي ظل هذه الخلفية من التدهور الاقتصادي المتفاق والمماطل السياسي الخطيرة ، يبرز عمل مجموعة كونتادورا على الدوام . وتعرب إسبانيا مرة أخرى عن اعجابها وامتنانها لتلك المجموعة . فرغم المأساة التي حلّت مؤخرا بعضويين من أعضاء المجموعة ، واصلت البلدان التي تشكل المجموعة بذل جهودها للتوصّل إلى حل إقليمي تفاوضي ، كامل وملمي ، لأزمة أمريكا الوسطى . وقد أدت تلك الجهود إلى إعداد المشروع الختامي لوثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، التي قدمتها بلدان المنطقة في أيلول/سبتمبر الماضي ، وهي الان محل مفاوضات مكثفة . ووفد إسبانيا يعتقد أهمية كبيرة على وضع حد زمني لإختتام هذه المفاوضات . ويتماشى ذلك مع الاقتضاء واسع النطاق بأن الوقت قد حان لاتخاذ القرارات السياسية الضرورية لإبرام اتفاق سلم .

وقد برهنت التطورات على مدى الأشهر الائتني عشر الماضية أن الزمن ليس في صالح السلم في أمريكا الوسطى . وفي هذه اللحظة الحاسمة ، يتعين على بلدان أمريكا الوسطى أن تضطلع بمسؤولياتها التاريخية ، وتبذل المزيد من الجهد مبدية الإرادة السياسية لوضع حد لمعاناة شعوبها ، وتحويل القليم إلى منطقة سلم . وفي التحليل النهائي ، يرجع الأمر إلى تلك البلدان لوضع الأسس اللازمة لحل المشاكل التي تعاني منها ، دون الاستسلام لإغراء إقحام الصراع في أمريكا الوسطى في إطار الجدلية العالمية ، خاصة وأن النزاع منفصل عن ذلك البعد العالمي من حيث منتهيه وتطوره .

وبالرغم من ذلك ، فإن الأزمة في أمريكا الوسطى تتجاوز ، من حيث خطامتها ، نطاق عمل مجموعة كونتادورا والارادة السياسية لبلدان أمريكا الوسطى . فالمحاولات الجارية تتطلب ، كيما تحقق هدفها المتمثل في إستتباب السلم تحقيقاً كاملاً ، الدعم المتعدد بالتصميم من قبل المجتمع الدولي . ولقد واجهت بلدان أمريكا اللاتينية هذا التحدي التاريخي . وتجلّى تضامن أمريكا اللاتينية مع مجموعة كونتادورا مؤخراً من خلال تشكيل مجموعة الدعم . كما أعربت البلدان الأوروبية عن تأييدها دون تحفظ لعملية السلم الإقليمية . فالمؤتمر الذي عُقد مؤخراً في لكسنبرغ ، والذي أشار إليه بشكل أكثر تفصيلاً ممثل لكسنبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأسبانيا والبرتغال ، قد ساعد على تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى ، وهو الحوار الذي بدأ في سان خوسيه في عام ١٩٨٤ .

وإذا أراد المجتمع الدولي أن يكون دعمه فعالاً حقاً ، تعين على البلدان التي لها علاقات بالمنطقة ومصالح فيها ، أن تساهم بشكل حاسم في تعزيز عمل مجموعة كونتادورا ، لا بالامتناع عن القيام بما من شأنه عرقلة التوصل إلى اتفاق سلم فحسب ، بل وبالقيام بمبادرات ملموسة ترمي إلى التوصل إلى اتفاق كهذا . وفي هذا السياق ، تعتقد إسبانيا أن استئناف حوار مانسانلو وعدم استخدام التدابير القسرية في العلاقات الاقتصادية والتجارية يمثل عنصراً من العناصر التي يمكن أن تساهم في بلوغ الأهداف التي أشرت إليها .

وإسبانيا ، إذ تشعر بالقلق لمرور الوقت دون التوصل إلى اتفاق نهائي ، تؤكد من جديد اعتزامها موافلة تأييد الجهود المبذولة الآن للتغلب على الأزمة في القليم من خلال الحوار والتفاوض .

السيد بوبي شوان نهات (فيبيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد ظلت أمريكا الوسطى ، كجزء من نصف الكرة الغربي ، عرضة للتوترات تزداد حدة ، توأكبهما أزمة الديون الخطيرة التي أصابت عدداً من بلدان المنطقة بالشلل . ولا يمكن لمن أمرئ أن يكون من السذاجة بقدر يسمح له بالاعتقاد بأن ذلك شيء حدث في سياق المواجهة بين الشرق والغرب . فكل ما ذكره المتكلمون السابقون عن اعتقاد راسخ ، يتلخص في أن هذه المنطقة ظلت تهب أزمة سيامية واقتصادية واجتماعية تسيبت فيها قوى الامبرialisية والرجعية . ويمكن للمرء أن يشاهد أعراض ذلك في المنطقة ، متمثلة في الفقر والمرض والأمية والبطالة ، وبعبارة أخرى ، الشقاء والمعاناة لمئات الملايين من البشر .

(السيد بوبس شوان
نهات ، فيبيت نسام)

وهناك حاجة للتغلب على كل ذلك بل وازالته . وهذا على وجه التحديد هو ما تتحاول أن تتحقق شعوب المنطقة كيما تعيش حياة كريمة ، وتبني بلامها في ظل الرفاهية . وحتى يتحقق ذلك ، تحتاج الشعوب إلى السلم والاستقرار ، والى الوقت والمساعدة . كما تحتاج ، قبل كل شيء آخر ، إلى ما تعتبره أفضل شيء لها ، وهي تحتاج أن تصبح مسؤولة مصادرها .

لكن قوى الشر لا تنظر إلى الأمور على هذه النظرة ، بل تود أن تظل تفسرها إرادتها على تلك الشعوب . فقوى الشر هذه لا تطبق أن ترى الشعوب تتتمتع بالاستقلال والمساواة في منطقة كانت تعتبرها فيما مضى تابعة لها . وعن طريق علاقات اقتصادية غير متكافئة ، تحاول قوى الشر ، جنبا إلى جنب مع ممارسة الضغط الشديد ، جعل دول المنطقة تابعة لها وخاصة لما تفرضه عليها . وعندما يختار بلد منها طريقه ، تنساب قوى الشر بالهستيريا . فمنذ منتين فقط ، وقعت غرينادا ، بلد رئيس الوزراء موريسي بيشوب ضحية لذلك ، والآن يحيط نفس الشر ، لنيكاراغوا . فمنذ بداية الثورة السانдинية ، انتهت قوى الشر مهامها معادية لها ، وقامت بتنظيمها مجموعات الكونترارى المناوئة للثورة الساندينية وتدريبها وتسلیحها وتمويلها ، واستخدمتها للقيام في ارتكاب المدوان والتخييب وزعزعة الاستقرار في نيكاراغوا . وقد أدانت شعوب العالم بأشد العبارات قوة قيام مجموعات الكونترارى بقتل وخطف أبناء نيكاراغوا الأبهرياء ، فضلا عن زرع الألغام في موانئ نيكاراغوا وقصف الأهداف المدنية داخل أراضيها .

إن الحرب الخفية ضد هذا البلد تتحول بالتدرج إلى حرب فعلية ، وقد ذكرت المحافطة مشاركة المرتزقة فيها على نطاق واسع ، كما أعلنت المقاطعة التجارية لنيكاراغوا . أما وجود السفن الحربية على مقربة من سواحل نيكاراغوا فيذكرنا بالتهديد المستمر باستخدام القوة ضد نيكاراغوا . ولقد اعتمدت "مساعدة إنسانية" تبلغ قيمتها ٣٧ مليون دولار . والكل يعلم أن تلك "المساعدة الإنسانية" لا تقتسم إلا لعمليات الكونترارى ، لا لضحاياها . فهي مساعدة عسكرية غير مباشرة . وفي الوقت

(السيد بوبي شوان
نهات ، فييت نام)

نفسه ، تحاول القوى الامبرالية بـ بدور المفرقة بين بلدان أمريكا الوسطى . أما حوادث الحدود فقد تستخدم كذرية تفس بالغرض لاتخاذ إجراء عسكري مباشر ضد نيكاراغوا . وهذا بدوره يفي بغرض القتل لديها لأنها أعلنت أكثر من مرة عن عزمها على "الاطاحة بالحكومة السانдинية" و "التخلُّ من الساندينية بالقوة إذا لزم الأمر" .

إن نيكاراغوا لا تكون ضحية لغير أنها ، ولا يمكن أن تهدد أي بلد آخر وينبغي أن تعرف المصادر الأمريكية نفسها بأن نيكاراغوا تفتقر إلى الامكانيات التي تسمح لها بالهجوم على غيرها ، وإن قدرتها الدفاعية لم تتزايد إلا كاستجابة مباشرة لتهديد قوى الشورة المخادة والولايات المتحدة . ويلاحظ مجلس شؤون نصف الكرة الأرضية فسي دراسة له صدرت في شباط/فبراير ١٩٨٥ ، عن أمريكا الوسطى أنه ما من بلد في المنطقة قادر على شن هجوم على بلد آخر ، وما من بلد يخش هجوما من بلد مجاور .

وتخلُّم الدراسة إلى ما يلي :

"وحقيقة الأمر أن البلد الوحيد في المنطقة الذي يواجه خطر الفزو من قوات نظامية هو نيكاراغوا ، والبلد الوحيد الذي يمكن أن يقوم بذلك هو الولايات المتحدة" .

هذا هو المصدر الحقيقي للتوتر وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في أمريكا الوسطى ، سواء في نيكاراغوا ، أو السلفادور ، أو بورتوريكو .

ولن يكون هناك حل عسكري لازمة هذه المنطقة ، ولا يمكن أن تحل بقوة السلاح . فالازمة يجب أن تزول عن طريق حل شامل يعالج جميع أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل الأطراف المعنية . وهذا الحل يمكن أن يتاثر عن طريق عملية كونتادورا التي تؤيدها بلدان عديدة من داخل المنطقة وخارجها . ولقد أظهرت حكومة نيكاراغوا في عدة مناسبات استعدادها الطيب فيما يتعلق بالتسوية السلمية للقضايا الإقليمية . كما أنها ما زالت ملتزمة بالمباحثات الثنائية مع الولايات المتحدة في مانزانيللو بالنكسيك الرامية إلى إيجاد حل يتعلق

(السيد بوبي شوان
نهات ، فيبيت نام)

بالعلاقات بين البلدين . وللأسف لجأت الولايات المتحدة في كل هذه الحالات إلى المناورة . وبالنسبة للمحادثات الثنائية ، اتخذت موقفاً متعرضاً عن طريق فرض شروط مسبقة غير مقبولة لنيكاراغوا ، وهي جاءة في تعطيل عملية كونتادورا عن طريق المطالبة بدخول تعديلات عديدة على أحكام أساسية في وثيقة كونتادورا ، مع علمها علم اليقين أن هذه التعديلات تشوّه الوثيقة . فالدافع واضح ، وهو ما ورد في محيفة "كريستيان ماينر مونيتور" بعددتها الصادر في ١٦ آب/أغسطس :

"إن الولايات المتحدة ترفض أي اتفاق سلم في أمريكا الوسطى لا يحقق أهدافها الرامية إلى الاطاحة بالساندينيين أو أجبارهم على مشاركة المناهضين لهم السلطة" .

كما جاء في محيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٣٧ آب/أغسطس ١٩٨٥ :

"سوف تجد مجموعة كونتادورا نفسها في موقف حرج ، وهذا ما تريده администраة الأمريكية ، لأن ذلك يمكنها من المضي في نهج المواجهة دون أن تعيقها اتفاقات إقليمية أو حلول وسط نابعة من المفاوضات" .

إن الأعمال الوحشية التي ترتكبها القوى الامبرالية وأتباعها ضد نيكاراغوا قد أدانها المجتمع الدولي بأكمله ، ولاقت النقد حتى من حلفائها . فسياسة "الرسوارج الحربية" المنطقية على مقارقة تاريخية لا تلقى التأييد الشعبي ، وشعب نيكاراغوا قد حظي بتأييد أصدقائه ومساعديهم الفاتحة له . ويُثبت الاجتماع الخام وإعلان مؤتمر لواندا المعنى بأمريكا الوسطى تضامن حركة عدم الانحياز مع شعب نيكاراغوا والحكومة السانдинية .

ووفد جمهورية فيبيت نام الشعبية معجب بنيكاراغوا ، حكومة وشعباً ، لتمثيلهما على الدفع عن ثورتها وأرضها . ولقد أصبح كفاحها رمزاً وقدوة ، فهي دولة صديقة تحمل السلاح للدفاع عن بقائها ضد عدو أقوى منها اقتصادياً وعسكرياً . ونحن في الوقت نفسه نؤيد حكومة نيكاراغوا في موقفها الثابت والمبدئي المتوجه إلى إيجاد تسوية تفاوضية للمسائل الإقليمية . ونؤيد بالكامل الحق المشروع لشعب نيكاراغوا في الدفاع عن نفسه .

(السيد بوبير هوان
نهات ، فيبيت نام)

ونحن نؤيد بلدان مجموعة كونستادورا والبلدان الأخرى التي تعارض خطر المدوان المسلح على نيكاراغوا والتي تعمل على ايجاد حلًّ عن طريق التفاوض للمنازعات والصراعات القليمية . ونثق في أمين عام الأمم المتحدة لجهوده الدؤوبة معينا إلى إيجاد ذلك الحل . كما نتفق تماماً مع موقف بلدان حركة عدم الانحياز إزاء أمريكا الوسطى .

ويدين وفد جمهورية فيبيت نام الشعبية رفع الولايات المتحدة حكم محكمة العدل الدولية في لاهي ، ورفضها تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ونعتقد أنه إذا ما وضعت الولايات المتحدة حداً للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ، سيمسح من الممكن إيجاد حل ملمي لجميع قضايا المنطقة .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتقد

اليابان ان السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى مسألة تهم العالم بأسره . فالأحداث الجارية في أمريكا الوسطى يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على أمريكا اللاتينية بأكملها ، بل ويمكن أن تؤثر على السلم والاستقرار في العالم قاطبة .

لذلك ، تتبع حكومة اليابان عن كثب الحالة في أمريكا الوسطى . وهناك عدد من الأحداث التي وقعت مؤخرا ، بشكل خاص ، بات يشكل مصدر قلق بالغ لحكومة بلدى . ففي ١٢ أيلول/سبتمبر ، اشتربت القوات العسكرية لنيكاراغوا وهندوراس على طول حدودهما المشتركة . وبعد فترة من الهدوء النسبي على طول الحدود بين نيكاراغوا وكوستاريكا ، تبادل البلدان مرة أخرى إطلاق النار يوم ٧ تشرين الأول/اكتوبر . ولا تزال التوترات قائمة على طول الحدود بين هذه البلدان .

وبذا فإن تخفيف حدة التوتر في المنطقة مسألة عاجلة للغاية . ولا يمكن حل المسائل المحتدمة في المنطقة بالصراع المسلح . وحكومة بلدى على اقتناع بأن التسوية السياسية يجب أن تتحقق نتيجة لجهود بلدان وشعوب المنطقة ذاتها . وانطلاقاً من وجهة النظر تلك ، أيدت حكومة اليابان بامتنان وثقة مجموعة كونتادورا منذ إنشائها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ . وفي المجتمعات عديدة على مستوى عال ، عقدت بين بلدى وبلدان مجموعة كونتادورا وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى خلال العام الماضي ، أكدت حكومة بلدى مجدداً ثقتها في الجهود التي تبذلها تلك المجموعة . وتأمل اليابان في أن تتمكن مجموعة كونتادورا ، بدعم دولي أوسع نطاقاً كما ظهر في تشكيل فريق الدعم من جانب بلدان أمريكا الجنوبية ، من تحقيق تقدم حقيقي صوب إحلال السلام في المنطقة .

وتود حكومة بلدى الاشارة إشادة باللغة ببلدان مجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى الأخرى لما تبذلها من جهود لا تكلّ معاً للتوصّل إلى حل للمشكلة من خلال مفاوضات مستفيضة وطويلة . فحكومة بلدى تعتقد اعتقاداً راسخاً أن عملية كونتادورا تمثل أفضل فرصة للتوصّل إلى حل سياسي لهذه الأزمة الاقليمية .

ولقد قدمت مجموعة كونتادورا بالفعل إمكانيات كبيرة في جهد يرمي إلى إيجاد تسوية سياسية لمشكلة أمريكا الوسطى ، وحددت المجموعة في وثيقة أهدافها الفايـات الرئيسية من المفاوضات السياسية ، كما أنها أرمت أساس الاتفاق السياسي في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

وقد شملت جهود مجموعة كونتادورا ، التي ركزت في العام الماضي على استمرار الوثيقة وضعها في صورتها النهائية ، الاجتماع الذي عقد في بينما لمدة ٤٥ يوماً وانتهى بالأمس فقط ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر . وحيث أنه كان من الضروري حسم بعض المسائل عملاً على كفالة التنفيذ السليم والفعال لهذه الوثيقة ، فإن حكومة بلدى تابعت ذلك الاجتماع باهتمام شديد . وأود أنأشكر ممثل المكسيك على تزويده الجمعية العامة بأحدث المعلومات عن تلك المفاوضات صباح اليوم .

وتعتقد حكومة بلدى أنه ينبغي لهذه الجمعية العامة أن تجدد تأييدها لمجموعة كونتادورا ، كما ينبغي لها أن تتتجنب المداولات الاستفزازية في الوقت الذي تقوم فيه مجموعة كونتادورا ببذل جهودها .

ينبغي تشجيع الحوار بين حكومة وشعب أي دولة من أجل تخفيف حدة الاضطراب السياسي الذي يجري داخل حدودها . كذلك فإن تعزيز المبادئ الديمقراطية يعتبر من العناصر الأساسية في جهود مجموعة كونتادورا . لذلك ، فإن اليابان يحدوهاأمل وطيد في أن تبذل بلدان أمريكا الوسطى ذاتها جهوداً أكبر من أجل تحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية . وفي هذا السياق ، ترحب اليابان بترحيبها حاراً بالانتخابات الديمقراطية التي أجريت في غواتيمala يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر .

وفي الوقت الذي تؤيد فيه اليابان جهود المجتمع الدولي ، فإنها تعمل أيضاً على تعزيز السلم والتنمية بالمنطقة ، وترى أن التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في هذه البلدان أمر ضروري لإحلال الاستقرار في المنطقة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد للجمعية العامة أن اليابان ستبذل قصارى جهدها لمواصلة توسيع نطاق تعاونها الاقتصادي والتقني لبلوغ هذه الغاية .

السيد فاخاردو مالدونادو (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

وفقاً لقرارى مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) و قرارى الجمعية العامة ١٠٧٢٨ و ٤٢٩ ، نناقش مرة أخرى الحالة في أمريكا الوسطى . ونحن ممتنون للأمين العام لتقريره (A/40/737) .

إن غواتيمالا ، إذ تشعر بالتدور المطرد للحالة في أمريكا الوسطى ، تشتراك مرة أخرى في هذه المناقشة ، اقتناعاً منها بأنه لا يمكن وضع نهاية لتلك الأزمة القليمية إلا عن طريق حل منصف و شامل و تفاوضي ينبع ، في نفس الوقت ، من إرادة حكومات أمريكا الوسطى .

فمنطقة أمريكا الوسطى تعاني من أزمة حادة تؤثر عليها في كل المجالات ، وهي أزمة ناجمة عن عوامل داخلية وخارجية مختلفة . ولم يحدث قط من قبل طوال تاريخنا أن تجمعت معاً مثل هذه العوامل الضارة المختلفة والعديدة المتمثلة في مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة تؤدي إلى أوضاع توتر ومجابهة تؤثر على كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى . إن السلم والأمن يتعرضان لتهديد خطير من جراء تدهور المراعات الداخلية التي تسبب الاحتكاك فيما بين البلدان ، مما يهدّد بحدوث مجابهة واسعة النطاق بكل ما ينطوي عليه ذلك من عواقب ، لا يمكن التنبؤ بها ، بالنسبة للمجتمع الدولي . ومن الصعب أن نقبل أن أمريكا الوسطى ، المتحدة عبر التاريخ والتي يجمعها صير واحد مشترك ونظام اقتصادي للتكامل القليمي ، يمكن أن تعيش الآن في جو يسوده عدم الطمأنينة والافتقار إلى التفاهم وانعدام الثقة .

وهذا التحدي التاريخي المتمثل في مصير لا مهرب من كونه مصيرًا مشتركًا يحيط بنا ، نحن أبناء أمريكا الوسطى ، من ناحية ، إلى الاستفادة من كل الموارد المتاحة لمنع التصاعد العسكري ، ويدفعنا ، من ناحية أخرى ، إلى اللجوء إلى قدراتنا الإبداعية لتعزيز علاقات التعاون والتفاهم التقليدية عملاً على التوصل إلى المصالحة النهائية فيما بين بلدان البرزخ .

إن نيكاراغوا تقبل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحترمها وتتمسك بها ، وهي نفس المبادئ التي تستردد بها سيامتها الخارجية وترتکز عليها . لهذا ، نشارك في كل مبادرات التفاوض التي تستهدف التوصل إلى سلم مستقر و دائم في منطقة أمريكا الوسطى ، كما أنها تدعم مثل هذه المبادرات بنشاط . وكيفما نتصدى للازمات التي نواجهها لا ينبغي لنا ، نحن أبناء أمريكا الوسطى ، أن نطرح الحوار والتفاوض جانباً ، حتى متى كانا من الأمور الشاقة المعقدة . وتشكل الجهود الدؤوبة المعاشرة التي ما انفك تبذلها مجموعة كونتادورا ، البديل الوحيد المتاح لنا للتوصول إلى الحل الشامل الذي نتوق إليه جميعاً .

ويمثل اجتماع المبعوثين المفوضين الذي اختتم بالامس في بينما مرحلة جديدة في هذه الوساطة الدبلوماسية الأمريكية اللاتينية الهامة . إن مشروع السلم هذا ، الذي يحظى من المجتمع الدولي بتاييده القوي ، يمكننا من الإبقاء على سيولة الحوار وتخفيض حدة التوتر .

إن غواتيمالا تؤمن إيماناً قوياً بمجموعة كونتادورا . فقد قامت تلك المجموعة ، ببصيرة شاقبة واحسان موضوعي بأبعاد أزمة أمريكا الوسطى ، بطرح صيغة تقوم على مبادئ ومعايير القانون الدولي ، كما قامت بتعزيز الحوار الصادق وتوافق الرأي فيما بين حكومات أمريكا الوسطى من أجل اعتماد وثيقة الأهداف التي تتضمن المبادئ والالتزامات التي يمكن أن تكفل إحلال السلم في أمريكا الوسطى .

ولقد نوقش في بينما النزاع المنقح لوثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وذلك في غضون مهلة الـ ٤٥ يوماً المتفق عليها . وترى حكومة غواتيمالا أن تلك الوثيقة

التي حُسِّنَت عن طريق مساهمات الحكومات الأخرى يمكن أن تكون صكًا ملزماً من الناحية القانونية . وأبناء أمريكا اللاتينية ومجموعة كونتادورا يعرفون تماماً موقف غواتيمالا الثابت الذي لا يحيد . ولبيتهمثروا وبالتالي إلى موقفنا البناء وتأييدهنا فيما يتسعى للاتفاقات التي تسنى التوصل إليها أن تدخل حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن .

وعلاوة على ذلك ، يسعد غواتيمالا أن ترحب بإنشاء جماعة دعم بلدان كونتادورا المؤلفة من الأرجنتين وأوروجواي والبرازيل وبيرو ، والتي أدخلت عنصراً ديناميكياً جديداً في عملية التفاوض .

ونحن ندرك مدى أهمية وضرورة وضع وتعزيز اتفاق شامل ونهائي فيما بين حكومات أمريكا الوسطى ، يرسى أسس التعايش الإقليمي القائم على الاحترام المتبادل . فهذا الاتفاق الشامل من شأنه أساساً ، بالإضافة إلى حل الخلافات السياسية والأمنية ، أن يعزز التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى ، باعتباره استراتيجية لتعزيز وتأكيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا بغية النهوض بالمؤسسات الديمقراطية وال تعددية والنيابية التي تيسر المصالحة الوطنية .

إن العملية الديمقراطية الجارية حالياً في غواتيمالا تمثل ، بالنسبة لبلدنا ، مرحلة تكتسي أهمية خاصة في تمهيد الطريق لقيام حكومة مدنية نابعة من الحوار السياسي وارادة أبناء غواتيمالا . وذلك الحدث يعد ، بدوره ، عاملاً من عوامل الاستقرار في المنطقة ، وقد اعترف بأهميته في البيان المشترك الصادر مؤخراً عن اجتماع لكسمبرغ الذي عقد بين وزراء خارجية بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى ومجموعة كونتادورا والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، واسبانيا والبرتغال .

ولن تتراجع غواتيمالا عن إصرارها على أن التكامل في أمريكا الوسطى ، حتى في إطار المشاكل الهيكلية الحالية ، للمنطقة ، يعد استراتيجية كافية لتوطيد أركان التفاهم والتنمية المشتركة - في المقام الأول - فيما بين بلدان أمريكا الوسطى ، في إطار الاحترام المتبادل والاعتراف بالسمات المميزة الخاصة لكل بلد من تلك البلدان على حدة . فلا يمكننا أن نطمح إلى تعميم نمط واحد في كل أمريكا الوسطى . بل ، على

التنقيض من ذلك ، علينا أن نقبل ونسلم بفكرة الوحدة في إطار التنوع . ويسعدنا أن نلاحظ أن هذا الموقف الواضح والمريح كان أيضاً موضع تسلیم في اجتماع لكسندرغ ، بالتوقيع على إطار معاهدة للتعاون بين منطقتين تلتزم كل منهما بتعزيز عمليتها الخاصة بالتكامل . ويشدد البيان الوزاري المشترك على ضرورة النهوض بالمؤسسات المشتركة في أمريكا الوسطى لتعزيز التكامل الاقتصادي .

وقد لا يكون أثر هذه الاتفاques أو أهميتها ملموساً بشكل مباشر وفوري ، إلا أنها على يقين من أنها تمثل عامل إضافياً من عوامل استقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى . وفي الوقت ذاته ، تمكن تلك الاتفاques بلدان أمريكا الوسطى من تنسيق علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وتعزيز تنسيق إنشطتها الخارجية مع بقية بلدان العالم . ويحدّد التشديد هنا على أن هذه الرغبة في التكامل كانت ، وستظل ، تراثاً لكل أبناء أمريكا الوسطى .

إننا نؤكد من جديد عزمنا على موافلة العمل دون كلل مع بلدان مجموعة كونتادورا لإحلال السلم والوثام في المنطقة . ونحن ندرك أن أي عملية تفاوضية من شأنها ، بالضرورة ، أن تكون طويلة وصعبة وتتطلب الصبر والمشابرة ، غير أنها نقبل بالحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار في أمريكا الوسطى . ولا يمكن تجاهل الواقع الجغرافي والسياسي إذا ما أردنا التوصل إلى حلول دائمة ومستقرة . ولا بد أن تحل الروح العملية المبدعة وسعة الأفق محل الخطب البلاغية العقائدية المكرورة والمضجرة ، ولقاء القمة الأخير في جنيف يوضح ذلك المبدأ .

ويعتقد وفدي أن إسهام الأمم المتحدة في الجهود المبذولة في أمريكا الوسطى مفيد وهام بقدر ما يعزز المفاوضات وعملية السلم في المنطقة . وبالتالي ، يتعمّن أن تسفر هذه المناقشة عن توصيات واقعية وبناءة لإكمال ما نتجزه من عمل في إطار كونتادورا . كما ينبغي أن تساعد هذه المناقشة أيضاً على تعزيز الإنفراج وتيسير مهمة الأمين العام في البحث عن حلول موضوعية . ويعتقد وفدي أن أي قرار لا يتتسق وعملية التفاوض وواقع الأمور في أمريكا الوسطى سيكون مضلاً وفي غير آوانه . وعلى هذا المحفل أن يتصرف بطريقة مغايرة .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما زالت منطقة أمريكا الوسطى تعاني من المنازعات المسلحة ، والأعمال الهدامة ، وأعمال القسر المباشر وغير المباشر ، والتدخل الخارجي . وقد ازداد العدوان وتضاعفت التهديدات خلال العام الماضي . وما زالت الحقوق المدنية والسياسية والنقابية متنوعة في كثيرون من أنحاء المنطقة . وحكومتي تألف لهذه التطورات ، فقد أصبحت المنطقة مدرراً للقلق الشديد .

ومصدر المنازعات الظلم الاقتصادي والاجتماعي المارخ السائد في المنطقة ، وأسبابه الجذرية موجودة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأمريكا الوسطى ، وهي أوضاع ترجع إلى زمن يسبق بكثير المواجهة الحالية على الجبهتين الأيديولوجية والاستراتيجية بين الشرق والغرب .

وقد أعلنت حكومتي منذ البداية أن المنازعات في أمريكا الوسطى يجب أن تسوى بالوسائل السياسية لا العسكرية . وإن مستقبل أمريكا الوسطى يجب أن يتبين على التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي . ويجب أن تناح الفرصة لشعوب أمريكا الوسطى لتطوير مجتمعاتها في سلم وحرية . ولا بد أن تتحترم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لكل دولة احتراماً كاملاً .

وقد وصلت عملية الكونتادورا الآن إلى مرحلة حاسمة . فقد سعت مجموعة الكونتادورا للعثور على حل شامل يمكن تطبيقه في المنطقة بأسرها بالوسائل السلمية . وتعتبر هذه العملية محاولة أمريكية لاتينية صادقة لتعزيز السلم والتعاون في المنطقة . ويطلب تحقيق العملية أن تصبح المنطقة بعيدة عن الطابع العسكري . كما أن هذه نزع السلاح وارد ضمن المبادئ الأساسية لوثيقة كونتادورا للسلم والتعاون ، وهي مبادئ أزدادت أهميتها اليوم عما كانت عليه في أي وقت مضى .

ويجب أن تناح لمجموعة كونتادورا الفرصة لإتمام عملها من أجل السلم في جو لا تعكره زيادة التزاعات العسكرية أو التوترات بين الشرق والغرب .

ومجموعة الكونتادورا تحظى بتأييد خالٍ من جانب أربع من دول أمريكا اللاتينية

الآخر . وترحب حكومتي بانضمام هذه المجموعة الإضافية الى عملية كونتادورا التي يؤكد الطابع المستقل والإقليمي لهذه العملية ، كما يؤكد أهمية التعاون الإقليمي . وهناك ظاهرة إيجابية أخرى ، هي استمرار تشجيع أوروبا للسلم والتنمية في أمريكا الوسطى . وقد ظهر هذا الاهتمام بوضوح في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في لكسنبرغ بين دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وأسبانيا والبرتغال ، وبين بلدان أمريكا الوسطى المعنية ، وانتهى بإبرام اتفاقية فائقة الأهمية .

تتمتع الولايات المتحدة في هذه المنطقة بنفوذ كبير لا سيما إلى إنكاره . ومن ثم ، فإنها قادرة على الاضطلاع بدور هام في عملية تعزيز السلام . ونحن نناشد الولايات المتحدة أن تقدم دعمها النشط ، بلا قيد أو شرط ، لعملية كونتادورا ونحثها على أن تعمل بهذه الروح .

ينبغي للمجتمع الدولي أن يستبعد أية تدابير من نوع المقاطعة أو تقديم الدعم للجماعات المسلحة بما يخالف القانون الدولي ، وهي التي تعمل على الإطاحة بالحكومات الشرعية . ولا تؤيد حكومة السويد القرار الذي اتخذ بفرض جزاءات اقتصادية على نيكاراغوا ، وقد أعلنت تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٦٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٥ مايو ١٩٨٥ . فالجزاءات تجعل مفاوضات السلام في أمريكا الوسطى أكثر معوبة ، إذ أنها تتعارض مع المبادئ الواردة في اقتراحات السلم التي طرحتها مجموعة كونتادورا . كما أن هذه العقوبات تحد من قدرة نيكاراغوا على انتهاج سياسة خارجية مستقلة . وهناك احتمال واضح لأن تؤدي الجزاءات إلى زيادة المتابعة الداخلية وتشديد حدة المواجهة .

وتوجه حكومتي اهتماما كبيرا لكون عمل مجموعة الكونتادورا يولي أهمية خاصة لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك للعدالة الاجتماعية والاقتصادية .

وقد التزمت حكومة نيكاراغوا باتباع نظام سياسي يقوم على التعددية ، والتزمت بالديمقراطية . وهذا التزام جاد يكتسي أهمية فائقة . كما أنها ندرك المسؤوليات المماثلة لتحويل مجتمع ما من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ، ولاسيما تحت

ضفت المعوبات الاقتصادية والتهجم العسكري . واعتقادنا أن نيكاراغوا يجب أن تلقى التشجيع والمساعدة في هذا التحول . كما أن العمليات الديمقراطية في البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى يجب أن تلقى التأييد . ونعتقد ، في حالة نيكاراغوا ، أن المساعدة الخارجية للعناصر المناهضة للحكومة أضعفت المحاولات المبذولة لإيجاد الظروف المناسبة لإقامة مجتمع تعددي .

واعتقادنا أن الأعمال التي هدلت السيادة الوطنية لنيكاراغوا كانت من العوامل الهامة التي أدت إلى إعلان حالة الطوارئ مؤخراً . وبالرغم من هذه الظروف ، تأسف الحكومة السويدية للقرار الذي اتخذته حكومة نيكاراغوا بإعادة إعلان حالة الطوارئ التي تحد من الحريات والحقوق المدنية ومنها حرية التعبير . وشامل أن ترفع هذه التدابير في أقرب وقت ممكن .

ويشمل تأييد حكومتي لمجموعة الكونتادورا تشجيع المحادثات الثنائية للسلم بين الأطراف المعنية . وقد علمنا بارتياح بتشكيل لجنة الحدود المشتركة بين كوستاريكا ونيكاراغوا . وقد شاركنا في الترحيب بالمناقشات الثنائية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا وبالدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره ٥٦٢ (١٩٨٥) إلى كلا الحكومتين لاستئناف الحوار الذي كانتا تجريانه في منزانينيو بالمكسيك من أجل تطبيق علاقاتهما تمهيداً لتعزيز الانفراج في المنطقة . لكننا علمنا بعد ذلك أن الاتصالات التي جرت مؤخراً بين الحكومتين قد قطعت . وقد سبب لنا ذلك قلقاً بالغاً ونحن ندعوا مرة أخرى إلى استئناف المحادثات الثنائية بدون شروط مسبقة ، وعلى أساس من الاحترام المتبادل .

وفي هذا السياق ، أسمحوا لي أن أعبر عن قلقنا لفشل المحادثات بين الأطراف المتنازعة في السلفادور . فقد كانت تلك المحادثات ظاهرة مشجعة ومتفقة مع روح مبادرة الكونتادورا . وقد اعتقدت السويد دائماً أن الوصول إلى تسوية للنزاع في السلفادور عن طريق التفاوض لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة الجبهة الديمقراطية الشورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وما زلنا نحث الأطراف على استئناف

المحادثات للوصول إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض . ويبدو أن تحلی كل من الجانبيين بالمرونة وسعة الأفق ضروري لتحقيق أي تقدم في هذا السبيل .

وقد تميز الوضع في أمريكا الوسطى بزيادة الاحداث الثنائية بين بلدان المنطقة ولاسيما في كوماستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا . وقد توافرت لدينا معلومات كثيرة تتضمن تفاصيل عن حوادث الحدود والتهديدات وحالات التدخل الخارجي . وتشارك حكومتي في الرأي الذي أبداه الأمين العام للأمم المتحدة والقائل إنه :

"في الوقت الذي تبدل فيه مجموعة كونتادورا جهودها من أجل إيجاد حل شامل ، ينبغي بحث أية حوادث تقع في منطقة الحدود بين الطرفين مباشرة" .

(A/40/737 ، الفقرة ١١)

وهناك أهمية قصوى لأن تحظى عملية الكونتادورا بتأييد دولي (جماعي) . وحكومتي تقدر مشاركة الأمين العام واستعداده للمساعدة تقديرًا عظيمًا .

وفيما يتعلق ببلدي ، يتوافق تأييد مجموعة كونتادورا مع الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للسويد . فالأهداف عملية كونتادورا لها مغزى كبير لدينا ولدى جميع البلدان . ونحن ، فضلاً عن ذلك ، نقدم دعمنا بروح التضامن الوثيق مع الشعوب التي تعرضت طويلاً للسيطرة والاستغلال الجنبليين . ومن المهم للغاية في هذه اللحظة الحامضة أن تلقى مجموعة كونتادورا التأييد بالفعل وأن تتمكن جميع الدول عن القيام بمساهمة عمل من شأنه أن يعرقل جهودها الجديرة بالثناء من أجل السلام .

السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن بحث الجمعية العامة للبند الذي تتناوله الان في هذه الدورة الاحتفالية ، لامر له مفرز عظيم ويكتسي إلحاحية متوجهة ، إذ أن الحالة في أمريكا الوسطى ، تزداد سوءا من يوم الى يوم ، وهي أبعد ما تكون عن التطبيع . والمجتمع الدولي على وعي تام بما يحدث في تلك المنطقة الحساسة من العالم . فقد اجري تشخيص دقيق للأسباب والعوامل السيكولوجية الكامنة وراء تلك الأزمة الخطيرة التي تعصف ببلدان أمريكا الوسطى وتسبب لشعوبها عواقب فاجعة . ونحن نعلم أن العلاج الملائم لهذه الأمراض المستوطنة قد وضعه المجتمع الدولي ، وبخاصة هذه الجمعية ومجلس الأمن . وقد أوضح موقف حكومة لاو الديمقراطية الشعبية الشافت بشأن هذه المسألة الهامة ، وأعيد تأكيده أكثر من مرة في هذه المنظمة العالمية وفي منتدى المحافل الدولية الأخرى . ونود أن نذكر ، بأن ذلك الموقف ، وهو نفس موقف المجتمع الدولي بأسره ، هو ما يلي :

إن السلم والأمن في أمريكا الوسطى ، كما هو في قارة أمريكا اللاتينية بأسرها ، لا ينفصلان عن السلم والأمن في العالم . ويبدو أن الجميع يوافقون على مبدأ عدم قابلية السلم للتجزئة هذا .

إن الأسباب العميقة للازمة المتفجرة هناك ، أو التهديدات الحقيقة التي يتعرض لها السلم والأمن في هذه المنطقة ، نابعة من الداخل وآتية من الخارج على حد سواء . فالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المضاد للديمقراطية ، والسائل في بعض بلدان المنطقة ، هو المسؤول - على الصعيد الداخلي - عن تفشي الفقر والبؤس والعزوز والمظالم وغيرها من الآفات الاجتماعية الأخرى المتاملة التي ظلت شعوب تلك البلدان ضحية لها . أما الأسباب الخارجية ، فتشريع من سياسة الاستفزاز المحبة للحرب والتدخل المباشر وغير المباشر التي تنتهجها الدوائر العدوانية لدولة امبريالية عظمى لا ت肯 عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان عديدة بالمنطقة ، وقد أصبح بعض هذه البلدان حليفا لتلك الدولة العظمى وتحت حمايتها دون قيد أو شرط . هذه هي المعطيات الاساسية

(السيد فونفساي ، جمهورية
لأو الديمocratique الشعبية)

للمشكلة التي يجب أن نفهمها ونعيها إذا ما أردنا أن نجد حلًا عادلاً ودائماً للازمـة الخطيرة السائدة في أمريكا الوسطى . وإنها لحقيقة مؤسفة أن ترافق بعض الدوائر العدوانية الإمبريالية الاعتراف بهذا الواقع الأساسي المسلم به أو تلك الحقيقة الجوهرية . فتلك الدوائر لا تزال تعالج المشاكل من الزوايا الأيديولوجية مع التشديد على المواجهة المزعومة بين الشرق والغرب بل والأسوأ من ذلك أنها تجرأت على التهديد بخنق نيكاراغوا الثورية التي لا ترقق لها سياستها الداخلية والخارجية المستقلة . لقد رأى العالم بأسره أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحالـية غير قادرة على إخفاء كرهـها للنظام النيكاراغوي الجديد الذي أقيم - كما نعلم جميعـا - بعد الانتمـار الرائع للثورة الساندينـية في تموز/ يوليه ١٩٧٩ . فمسؤولـو هذه الادارة الأمريكية لم يترددوا إطلاقـا في استخدام لفظ "الشيوعـية" ، الذي يستخدمـونه للتـخويف ، في وسـدـ النظام الحالـي في نيكاراغوا . ويمكن للمرء أن يستنتجـ من ذلك أن كل بلدـان العالمـ التي تنتـهج حـوكـماتـها سيـاسـةـ التـحـولـ الـاجـتـمـاعـيـ والـاقـتـصـاديـ الجـذـريـ لـصالـحـ المـجـتمـعـ بـأـسـرـهـ ولـلـقضـاءـ عـلـىـ الـامـتـيـازـاتـ الضـخـمةـ الـتيـ تـتـمـتـعـ بـهـاـ حـفـنةـ مـنـ الـمـسـتـغـلـيـنـ الـمحـليـيـنـ والـاجـانـبـ ، يـجبـ أنـ تـخـنقـ أوـ يـطـاحـ بـهـاـ أوـ تـلـعنـ بـوـصـفـهاـ شـيـوعـيـةـ أوـ مـتـعـاطـفـةـ مـعـ الشـيـوعـيـةـ . وـغـنـيـ عنـ الـبـيـانـ ، أـنـ هـذـاـ المـوقـعـ وـهـذـهـ السـيـاسـةـ مـنـ جـانـبـ الدـوـائـرـ العـدوـانـيـةـ الإـمـبـرـيـالـيـةـ ، يـتـناـقـضـانـ مـعـ الـمـبـادـئـ الـاسـاسـيـةـ وـالـمـقـاصـدـ النـبـيلـةـ لـمـيـشـيـاـقـ الـامـمـ الـمـتـحـدـةـ الـتـيـ اـحـتـفـلـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ رـسـمـيـاـ مـنـذـ فـتـرـةـ وـجيـزةـ بـالـذـكـرـيـ الـأـرـبـعـيـنـ لـإـنـشـائـهـاـ . وـهـذـهـ السـيـاسـةـ الـعـدوـانـيـةـ التـدـخـلـيـةـ هـيـ - عـلـىـ وـجـهـ التـحـدـيدـ - الـتـيـ تـشـكـلـ تـهـدىـاـ خـطـيرـاـ لـسـلـمـ جـمـهـورـيـةـ نـيـكارـاغـواـ وـأـمـنـهـاـ وـاسـتـقـالـلـهـاـ وـسـيـادـتـهـاـ وـسـلـامـتـهـاـ الـإـقـلـيمـيـةـ .

وـقدـ أـدـانـتـ جـمـهـورـيـةـ لـأـوـ الـدـيمـocratiqueـ الشـعـبـيـةـ جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ المـجـتمـعـ الـدـولـيـ وـحـرـكةـ بـلـدـانـ دـعـمـ الـانـحـيـازـ ، مـجـمـوعـةـ أـعـمـالـ الـامـتـفـازـ وـالـحـربـ غـيرـ المـعـلـنةـ وـأـعـمـالـ الـعـدوـانـ بـهـاـ فـيـ ذـلـكـ بـثـ الـأـلـفـاـمـ فـيـ الـمـوـانـئـ ، وـالـحـظـرـ الـتـجـارـيـ الـمـفـرـوضـ عـلـىـ نـيـكارـاغـواـ مـنـ قـبـلـ الـحـكـومـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـحـالـيـةـ . وـبـالـتـأـكـيدـ ، لـمـ تـخـذـ عـلـىـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ

(السيد فونفساي ، جمهورية
لأو الديمocraticية الشعبية)

الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية ، والاضرار المادية التي تعرضت لها الحكومة الثورية لنيكاراغوا وشعبها البطل ، الذي يعاني نتيجة لهذه الاعمال العدوانية ، بالإضافة الى تدمير البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية ، كالمدارس والمستشفيات والموانئ وما اليها ، فقد وقفت على كل ذلك متالما جزعا . وقد كان المزارعون البسطاء في المدن والقرى الواقعة على الحدود وأطفالهم أول ضحايا الجرائم التي ارتكبها عصابات الثورة المضادة السوموية التي تدربها وتمولها وتمدها بالسلاح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، والجرائم التي يرتكبها المرتزقة الذين حشدوا في أراضي بعفر البلدان المجاورة . وقد صرخ بهذه الحقائق الرهيبة رئيس جمهورية نيكاراغوا بنفسه السيد دانييل أورتيغا ساثيدرا أثناء كلمته التي أدلّ بها في هذه القاعة ذاتها في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر الماضي ، بمناسبة الدورة الاحتفالية لهذه المنظمة العالمية . وكل منا يتذكر بالتأكيد أن الزعيم النيكاراغوي قد أوقف ، بعبارات مؤثرة ، على الظروف التي تعين على حكومته وشعبه البطل أن يقاتلا في ظلها من أجل البقاء . كما علم المجتمع الدولي أيضاً بحزن واستنكار أن البيت الأبيض قد خصم ٣٧ مليون دولار لما يسمى بالمساعدة الإنسانية ، وهي مساعدة من المؤكد أنها موجهة لاستخدام في تمويل هذه الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا .

إن الصورة التي نشاهدها هنا بعيدة كل البعد عن الجمال . ومع ذلك فيها ما يدعو إلى الإعجاب حقا ، وهو الطريقة البارزة التي تحاول بها حكومة وشعب نيكاراغوا - بالرغم من الظروف الصعبة - إيجاد حل للازمة التي تزعزع استقرار هذه المنطقة من العالم . وإعادة علاقاتها إلى حالتها الطبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع جميع بلدان المنطقة وجمهورية لأو الديمocraticية الشعبية ، اقتداء بالمثل الذي ضربه المجتمع الدولي ، تؤيد تمام التأييد مقترنات السلم التي قدمت حتى اليوم من جانب كل من حكومة نيكاراغوا ومجموعة كونتادورا .

(السيد فونفساي ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية)

ان ذوى النوايا الحسنة سيشيدون بالتأكيد باستماتة حكومة نيكاراغوا في سبيل استئناف حوار مانزانينيتو الذى قطعته الولايات المتحدة من جانب واحد دون إبداء الأسباب في مستهل شهر يناير الماضي . وسيذكر الممثلون أيضاً أن المجتمع الدولى ، وعلى رأيه ، الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجموعة كونتادورا ظل يبحث على استئناف تلك المفاوضات . إلا أنه مما يبعث على الأسف أن الحكومة الأمريكية لم تكف عن عرقلة هذه الجهود . حيث ان الجانب الأمريكي ارتضى استئناف الحوار ، بوقاحة ، بمواقفة نيكاراغوا على حل جمعيتها الوطنية ؛ أما الضرب الثاني من إملاء الارادة الذى لا يقل وقاحة عن سابقه ، فهو أن الحوار ينبغي ان يقتصر على حكومة نيكاراغوا وعصابة الثورة المضادة السوموزية . ونأمل بصدق أن تعيد الحكومة الأمريكية النظر في موقفها المخافي للصواب وتوافق ، في أقرب وقت ممكن ، على استئناف الحوار مع حكومة نيكاراغوا ، على قدم المساواة وفي ظل الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ومصالح البلدين المترادفين . والمستحب في الوقت ذاته ، ان ينفذ ما ارتضاه محكمة العدل الدولية بشأن الشكوى المقديمة من نيكاراغوا .

ولنر الان إلى أي مدى أسممت مجموعة كونتادورا في السعي لإيجاد حل ملموس ودائم وعادل للازمة .

إن بلادى ، شأنها شأن المجتمع الدولي تؤيد وتشجع على الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان تلك المجموعة بغية إقرار السلام والأمن في المنطقة . وفي هذا الصدد ، يجدر التنويه بما أبديته نيكاراغوا من إخلاص وحسن نية عندما أعلنت عزمها على التقييد بدقة باتفاق كونتادورا المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر من العام الماضي .

والعالم أجمع يعرف أن الحكومة الأمريكية وخلفاءها الرئيسيين في أمريكا الوسطى يسعون بغير استحياء إلى تعطيل تلك الوثيقة أو ذلك المكالهام .

ولا أدلى على تلك العملية التخريبية مما ورد في الوثيقة السرية لمجلس الأمن القومي والمذكرة السرية التي أعدها ، إليوت أبراهمز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون أمريكا اللاتينية والمعروفة "الرؤية من واشنطن" ، والمؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر من العام الحالى . ونعلم أيضاً أن أولئك الذين يشهدون بنيكاراغوا

(السيد فونفساي ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية ٢)

عكفوا في الآونة الأخيرة على محاولة إقحام تغيير جوهري على النمط الاملي لوثيقة كونتادورا بما يضر ، بطبيعة الحال ، بالصالح المشروعة للأمن القومي للنظام السنديني . وما يبعث على الإعجاب أن ذلك البلد الصغير المستقل ذا السيادة السنديني يتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز يوامر ، رغم المعوبات الخيالية التي يشيرها خصومه ، كفاحه في سبيل مون استقلاله وسيادته وسلامته الأقليمية ، وهي حقوق نالها بثمن باهظ ، ويجادل أيضا لإقرار السلم والأمن والتعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة على الجميع في المنطقة . وقد حان الوقت كي تدرك الدولة الامبرialisية العظمى وحلفاؤها الأقليميون ان المملحة المشروعة لشعوبهم المحبة للسلم والعدل ، تتحتم عليهم العمل بآخلي على تطبيع علاقاتهم مع شعب نيكاراغوا الباسيل والمسالم عملا على تحويل أمريكا الوسطى واحدة للسلم والاستقرار والتعاون . وما يبعث على التشجيع ، في هذا الصدد ، انه قد شكلت مؤخرا "جماعة دعم كونتادورا" المؤلفة من أربعة من بلدان أمريكا اللاتينية . ونأمل أن تتمكن هذه المجموعة من الاطلاع بدور حفاز في إطار مجموعة كونتادورا . وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد مجددا مساندتها لمجموعة كونتادورا فيما تبذله حاليا من جهود دائمة ومخلصة بغية إيجاد حل ملمي وعادل و دائم لازمة أمريكا الوسط في أقرب وقت ممكن .

إن لاو ، حكومة وشعبا ، وقد عاتت إلى عهد قريب من الاشار الضارة لحرب عدوانية إمبرialisية ، يمكنها ان تتفهم الحالة العصيبة للغاية التي تواجهها حكومة نيكاراغوا وشعبها الباسيل ومن ثم ، تود ان تؤكد لها من جديد تضامنها ودعمها الراسخين . وتؤكد ايضا تأييدها وتعاطفها مع شعوب أمريكا الوسط وأمريكا اللاتينية التي تنافل بشجاعة في سبيل مون استقلالها الوطني وسيادتها وسلامتها الأقليمية وممارسة حقها في تحرير المصير والقضاء على النظم السياسية والاجتماعية الاستبدادية التي ما زالت تعاني منها .

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أحبط الجمعية العامة

عما بالحالة فيما يتعلق بمواءلة أعمالنا بشأن هذا البند يوم الاثنين . فكما تعلم الجمعية ، يقضي برنامج عملنا ببدء النظر في مسألة جزر مالفيناس (فوكلاند) صباح يوم الثلاثاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر . ومع ذلك ، يجدر بي أن أخطر الممثلين أن عدد المتكلمين المدرجين على قائمة جلسة بعد ظهر يوم الاثنين بلغ ، عند إقفال قائمة المتكلمين ، في الساعة الخامسة من مساء اليوم ، ٤٦ متكلما ، فضلاً عن المتكلمين المدرجين على قائمة جلسة صباح الاثنين . وفي ضوء هذه الظروف ، أود أن أشير إلى ما يلي :

أولاً ، من غير الممكن عقد جلسة مسائية نظراً لعدم توافر العدد الكافي من المתרגمس الشفويين . فهم ، جميعاً ، موزعون على اللجان المختلفة . وبالتالي ، لن يمكن إطالة الجلسة إلى ما بعد الساعة التاسعة والنصف أو العاشرة مساء .

ومن ثم ، أود أن أقترح على الجمعية العامة أن تبدأ ، إن أمكن ، الجلسة الصباحية يوم الاثنين الساعة ٩/٣٠ تماماً . ويمكن بعد ذلك أن تمتد جلسة بعد الظهر حتى تستمع إلى كل المتكلمين . وفي حالة ظهور أي مشكلة ، يمكننا النظر في كيفية تسويتها في النهاية .

ما لم أسمع أي اعتراض ، سأكون ممتنًا لـما أبدته الجمعية من تعاون كي يتمكن لنا بدء الجلسة الساعة التاسعة والنصف تماماً .

تقرير ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وبافية تحقيق أقصى استفادة من

الوقت المتاح لنا ، سأكون ممتنًا لو أن الممثلين المدرجين على قائمة المتكلمين لجلسة بعد ظهر يوم الاثنين تأهبوا للإدلاء بكلماتهم في الصباح إذا ما فرغنا من قائمة المتكلمين للجلسة الصباحية قبل الموعد المتوقع .

البند ٢١ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين : تقرير الامين العام (A/40/737)

السيد ميدنخ شيوخ (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في يوم ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ وبعد نقاش استغرق يومين ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤/٣٩ بشأن الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم ، ويغطي هذا القرار الجوانب العديدة للقضية بصورة شاملة . وبعد مرور عام ، تنظر الجمعية العامة ، مرة اخرى ، هذا البند المهم . والحالة كما وصفها الامين العام في تقريره المؤرخ ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ هي انه :

"على الرغم من الجهد الذي تبذلها مجموعة كونتادورا فإن الموقف في أمريكا الوسطى لم يكفل التدهور خلال هذه السنة." (A/40/737 ، الفقرة ٨) ويتفق وفدي مع هذا التقييم القائم ، ويلاحظ ان الحالة الراهنة تتطلب بوضوح ضبط النفي والاعتدال والتبصر من جانب كل الاطراف المعنية .

لقد أظهرت التطورات الاخيرة مرة اخرى الحاجة الى اجراء حوار مستمر وجدى يهدف الى التوصل الى قدر من التفهم بروح المصالحة . وفي هذا الصدد ، ينبغي القول ان استمرار حالة التوتر والاضطراب قد ادى الى ظهور مشكلة لاجئين في العديد من بلدان المنطقة ، ومن ثم ، خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة للبلدان الصغيرة في المنطقة بما في ذلك بليز ، وكوستاريكا ، وهندوراس .

وكيلد بعيد جغرافيا عن منطقة أمريكا الوسطى ، ليست لدى سنغافورة معرفة مباشرة بالمنطقة او مشاكلها . إلا أن الامين العام الذي وضع تقريرا شاملا وتفصيلا عن هذا الموضوع قد ساعد وفدي مساعدة كبيرة في تفهم دقائق وصعوبات المشكلة والمبادرات الحالية التي تتخذ حاليا لحل تلك المعوبات . ويؤود وفدي أن يشيد به للتقرير الممتاز المطروح علينا .

ومن المفهوم لوفى أن وزراء خارجية مجموعة كونتادورا من بينما وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا قد اجتمعوا مع الأمين العام في نيويورك في ٣٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وقيموا له المشروع النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى بالإضافة إلى وثائق أخرى ذات صلة . ويتضمن المشروع النهائي بعض الملاحظات التي تقدّمت بها بعض حكومات أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالمشروع الأصلي المؤرخ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، علامة على بعض الاقتراحات التي تعتبرها مجموعة كونتادورا حلولاً وسط عادلة وقابلة للتطبيق فيما يخص أكثر القضايا إشارة للجبل .

فالمشروع النهائي يحظر ، ضمن جملة أمور ، التدخل الخارجي في المنطقة وأي دعم يقدم للقوى المتمردة ، بينما ينص على إجراء انتخابات حرة واصلاحات ديمقراطية أخرى . كما يؤكد أيضاً المساواة في السيادة بين الدول ، ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات ورفع التهديد باستخدام القوة أو استعمالها ، وتصدير الإرهاب أو التخريب ، ويدعو إلى دعم المؤسسات الديمقراطية والشهوذ بالعدالة الاجتماعية .

وقد أبلغ وزير خارجية الكونتادورا الأمين العام أيضاً إن مفهومي البلدان التسعة المعنية سيجتمعون في بينما اعتباراً من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، لمناقشة الجوانب المتعلقة من الوثيقة خلال فترة لا تتجاوز ٤٥ يوماً ، وتتعلق تلك الجوانب بالمسائل التالية : أولاً ، تحديد الأسلحة وتخفيضها ؛ ثانياً ، آلية التنفيذ والمتابعة فيما يتعلق بوسائل الأمن والأمور السياسية ؛ ثالثاً ، المنشآت العسكرية . وفي نهاية تلك الفترة - أي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ - تعقد مجموعة كونتادورا مؤتمراً مشتركاً لوزراء الخارجية من أجل السير قدماً صوب توقيع الوثيقة . وينتهي وفدي هذه الفرصة ليبحث كل الأطراف المعنية على بذل كل الجهود الممكنة للتوصّل إلى توافق آراء على الصعيد الإقليمي من أجل استعادة السلم والأمن وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة .

ولم يتمكن وفدي من الحصول على معلومات كافية حول نتيجة اجتماع المفهومين .

بيد أننا نفهم من المعلومات التي تمكّن وفدي من الحصول عليها ، انه قد أحرز تقدّم

بسط في المحادثات حتى الان . ومع ذلك ، يتعذر وفى ان يصبح في وضع الامين العام ، في مثل هذا الوقت من العام القادم ان يقدم تقريراً أكثر تفاؤلاً عن الحالة .

في بيانه امام الجمعية العامة في العام الماضي ، أيد وفى تأييدها قوياً المبادرات الاقليمية التي قدمت لحل المشاكل القائمة في كل منطقة . وفي هذا الصدد ، يعتقد وفى اعتقاداً راسخاً ان عملية كونتادورا تمثل أفضل الفرصة لتحقيق تسوية سياسية شاملة لازمة في أمريكا الوسطى باستخدام الاماليب السياسية ، ونحو المجتمع الدولي على تأييد الجهد الذي تستحق الشفاعة لمجموعة كونتادورا* .

ونشيد بكل من بنتها وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك على الجهد الذي تبذلها للتوصل الى حل للمشكلة . وفي هذا الخصوص ، يسعد وفى أن يلاحظ أن مجموعة دعم الكونتادورا التي انشأتها حديثاً حكومات الأرجنتين وأوروجواي والبرازيل وبيراو تستحق تأييدهنا أيضاً . وي Finch تحكيم مجموعة الدعم هذه عن الاهتمام القوي الذي توليه بلدان أمريكا اللاتينية لتعزيز الاجراءات السياسية لمجموعة كونتادورا .

وبوصفنا دولة مغيرة في منطقة لا يزال الصراع الكمبودي يمثل فيها شاغلاً رئيسياً ، تعتقد ستفاقورة اعتقاداً راسخاً انه لا يجب السماح لآلية دولة بفرض ارادتها على جيرانها . ان الامن المطلق لآلية دولة لابد أن يعني الافتقار الى الامن المطلق لجميع دول المنطقة . ومن ثم لا يمكن أن تتعايش دول منطقة أمريكا الوسطى الا في مناخ من الامن النسبي .

وبينما يمثل النهج الذي اتبعته مجموعة كونتادورا أفضل أمل لإقرار الامن ، في غمار السعي الى حل شامل لمشكلة منطقة أمريكا الوسطى ، من الضروري أن نبحث عن الجذور التي تسب الصراعات داخل المنطقة . ويوضح الامين العام في تقريره أن :

"جذور أزمة أمريكا الوسطى تكمن في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسات الداخلية غير العادلة " . (A/40/737 ، الفقرة 11)

ويخلص الى أن حل الأزمة يتوقف على الارادة السياسية لدول المنطقة .

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس ، السيدة كاسترو دي باريث (كاستاريكا) .

ويتفق وفدي الرأى القائل بأن الانطراب الشائع في المنطقة ترجع جذوره إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في المنطقة والضفوط من أجل اجراء تغيير سياسى الناجمة عن الرغبة في ايجاد مجتمعات أكثر عدلاً وانصافاً . بيد أنه من الواقع أيضاً أنه اذا كانت المراءات في المنطقة لم تنجم عن التنافس بين الشرق والغرب ، فإن المناسبة بين الكتل العسكرية قد أدت إلى تفاقم الصراع في المنطقة . ومن ثم ، فإنه من الأمور التي تدعو وفدي للأسف أن تكدير الأملحة في المنطقة لا يزال مستمراً ، وكذلك أعمال العدوان وحوادث الحدود وعمليات زعزعة الاستقرار وجود القوات العسكرية الأجنبية .

ويذكر وفدي اعتقاده بأن كل دولة في المنطقة لابد أن يكون لها الحق في تحديد مصيرها دون تدخل أجنبي ، وأن الشعب في كل دولة هي التي تقرر مستقبلها . ونحن نؤكد مجدداً ضرورة الالتزام العازم بمبدأ عدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للدول . ويعارض وفدي أعمال العدوان المسلح وأعمال التخريب . ونرى أنه لا ينبغي السماح للدول القوية عسكرياً ، وبخاصة الدولتين العظميين الرئيسيتين ، بفرض إرادتها على الدول الضعيفة عسكرياً واقتصادياً . كما أننا لا نؤمن أيضاً ب فكرة الثورات دون حدود ، وحق الدول في فرض إرادتها السياسية على الدول المجاورة . فمن الحيوي ، في هذا العصر الذي يتمتع بنظام الدولة المتعدد الأقطاب ، أن نسلم بوجود نماذج مختلفة للتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي . ومتى سلمنا بذلك أمكن تجنب الخطر الحقيقي للمراء وال الحرب في أمريكا الوسطى .

ويدرك وفدي إدراكاً تاماً أن الحل السلمي للمشاكل التي تعاني منها أمريكا الوسطى ليس هنالك يسهل تحقيقه . وهو لا يتطلب وضع حد للعنف وعدم التدخل فحسب ، بل يتطلب أيضاً اجراء تغييرات جذرية في المنطقة . ويجب أن تشارك جميع المجموعات السياسية والاجتماعية في الشمار التي تتحقق من أي تقدم اقتصادي ، وتشترك بهمثورة نشطة في العملية السياسية . ويجب أن تلتزم دول المنطقة التزاماً صارماً بالعمل على تحقيق ذلك الهدف . وعلى دول نصف الكرة هذا وعلى المجتمع الدولي بأكمله ان تقدم التأييد الكامل لذلك المسعى . فهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق الطموحات المشروعة لشعوب أمريكا الوسطى .

السيد راتز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاتزال الحالة

في أمريكا الوسطى موضوع مناقشتنا الجارية - إحدى البيور الرئيسية للتوتر الدولي . وقد ظلت كذلك ، رغم الجهد الواحدة التي أيدتها المجتمع الدولي وبذلتها مجموعة كونتادورا لايجاد توسيع ملمية تفاوضية للمشاكل الملحة لتلك المنطقة التي طالت مساحتها .

وأود ، قبل تناول القضايا المحددة ، ان اطرق بابايجاز الى الاسباب الجذرية للحالة كما نراها ، لأن المنظور الذي ينطلق منه المرء يتسم بأهمية أساسية .

لقد حدد كثيرون منا هنا الاسباب الجذرية للازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية . وهي تمثل في هيكل السلطة ، وشكل الاستغلال الباليمين الذين لم ينتجا إلا التخلف والفقر والبؤء . وقد حتمت هذه الظروف التغيير ، وأرادت شعوب المنطقة - شأنها شأن الشعوب في كل مكان - أن تمسك أعداء مصائرها بآيديها . ونشأ عن ذلك نضال ضار بين المتطلعين الى التغيير والمستفيدين من النظام القديم .

وكانت نيكاراغوا المكان الذي انتصر فيه الشعب في نهاية المطاف وبدأ السير على طريق التحول الديمقراطي لمجتمعه . ولذلك فان نيكاراغوا هي التي أشارت خصوصية الذين كانوا يريدون مقاومة التغيير . وبعد انتصار الثورة السانдинية ، شرعت قوى الرجعية في محاولة عكر مسار الاحداث وشهدنا نضالا لا هوادة فيه للاطاحة بالحكومة الشرعية لذلك البلد . وقد ازدادت الحالة ترديا بفعل التدخل الذي لا ينقطع من الخارج ، باستخدام اراضي دول مجاورة للعدوان على نيكاراغوا . وتتألف قوى الثورة المضادة والمعروفة باسم الكونترارا ، باسمها تقريبا ، من اعضاء سابقين في الحرس الوطني البغيض للديكتاتور السابق ساموزا . ولا يخفى على أحد أن مصادر تمويل الكونترارا تأتي من واشنطن . ولو لا هذه المساعدة ، لم تكن عصابات الكونترارا لتقدر على التصدى للحكومة الشرعية لنيكاراغوا التي تحظى بالتأييد التام من جانب الشعب .

وحتى في أحوال ظروف الحرب غير المعلنة ضد شعب نيكاراغوا حقق ذلك الشعب نجاحا ملحوظا في التحول الديمقراطي لمجتمعه . فأجرى انتخابات حرة ونزيهة ، وأحرز تقدما كبيرا في مجال الصحة العامة والتعليم ومكافحة الأمية . غير أن المهام في المجال الاقتصادي ضخمة ولا يوجد شيء تحتاجه نيكاراغوا ، حكومة وشعبا حاجتها إلى السلام ، حتى يتيح لها أن تكرر مواهبها وطاقاتها للرقي ببلادها في جميع مناحي الحياة .

ولا مبالغة في القول بأن تاريخ الحكومة الساندينية هو تاريخ اتخاذ مبادرات سلمية تتعلق بالعلاقات مع جيرانها ومع الولايات المتحدة على السواء . وتتجسد الجهود التي انتوت ، ولاتزال تنتطوي ، على أفضل امكانية لايجاد حل تفاوضي سلمي للمشاكل في انشطة مجموعة كونتادورا ، وبعد مساعي تقريرها من مفاوضات مضدية ، قدمت المجموعة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ المشروع المقترن لوثيقة كونتادورا بشأن السلام والتعاون في أمريكا الوسطى . ونحن نعرف جميعا جيدا ما الذي حدث فيما يتعلق بالوثيقة التي قدمت بعد مشاورات مع بلدان أمريكا اللاتينية . ان نيكاراغوا وحدها هي التي عرضت ان توقع على الوثيقة دون تغييرات - بينما طلبت هندوراس والسلفادور وكوستاريكا ادخال تتفييمات جديدة ومضمنية .

وفي رأينا ، انه بالرغم من المعوقات الخطيرة التي صادفت مجموعة كونتادورا . لايزال نشاطها ينطوى على افضل احتمالات السلام في المنطقة . وذلك اولا ، لأنها تسع الى حل ميامي للمشاكل ، وثانيا ، لأنها تمثل مبادرة اقليمية حقيقة . كما ان الطابع الاقليمي قد تعزز بقدر اكبر بتكوين فريق دعم ليها لمجموعة كونتادورا ، المؤلف من الارجنتين والبرازيل وبيريرو واوروجواي . ونحن نأمل صادقين ان تشهد هذه المبادرة في دعم الجهد الرامي الى إحلال السلام بالمنطقة .

ورغم أهمية المؤسسات والاطر ، يجب الا يغيب عن نظرنا جوهر القضايا ايضا . فالمسألة الرئيسية ، وفقا لرأينا المتراوحي هي ضرورة الابتعاد عن العنصر العسكري وهذا هو سبب تأييدها للمبادرات الرامية الى حظر جميع انواع المناورات العسكرية الدولية وإنشاء القواعد العسكرية الأجنبية ، وضرورة ازالة القواعد الموجودة في المنطقة . وحيث تفدو أمريكا الوسطى منطقة ملما وحاليا من اي وجود عسكري اجنبي ،

ينبغي لها أن توافق على حظر إنشاء أي مركز للتدريب العسكري أو وزع أية قوات عسكرية أجنبية أو حتى مرورها ، كما يجب أن توافق على انسحاب جميع المستشارين العسكريين الأجانب . ونحن نرحب بكون نيكاراغوا قد أعربت عن استعدادها للتعهد بالتزامات بشأن تخفيف الأسلحة وتحديدها ، طالما كفلت الظروف الأساسية لضمان أنها الوطنية . ونحن ندرك أن تحقيق ذلك يقتضي أن تعهد الولايات المتحدة بدورها بالتزامات معينة .

إن المطلب الرئيسي للسلم في المنطقة هو إنهاء التدخل الجنبي المعلن والخفي على السواء . ويجب وضع حد للجهود الرامية إلى الإطاحة بحكومة نيكاراغوا ، ووضع حد لأشكال الحظر وغيرها من التدابير القسرية . كما يجب استئناف المحادثات الثنائية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة . فالحل الوحيد السليم للازمة في المنطقة يجب أن يكون حلا يقوم على تسوية ملمية تفاوضية تستند بدورها إلى سيادة القانون والمبادئ الأساسية لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ونحن نأمل أن تبذل كل الاطراف المعنية جهودا متقدمة للتوصل إلى حل ملموس . فذلك حرى بأن يوجد ظروفا مواتية لحل المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها بلدان المنطقة ويسهم في قضية السلم خارج السياق الإقليمي .
وختاما ، نعرب عن تضامننا مع شعب نيكاراغوا ، ومع كل شعوب المنطقة في جهودها العادلة لتحقيق هدفها النبيل وهو العيش في سلم وكرامة وحرية .

السيد كابيدى (أثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع

وفد أثيوبيا باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدى به نائب وزير خارجية نيكاراغوا صباح اليوم بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، والتطورات الخطيرة الناجمة عن تلقيهم الموارئ في نيكاراغوا ، والضغط والحظر الاقتضاديين اللذين فرضتهما حكومة الولايات المتحدة على نيكاراغوا . ويبدو أن جميع المتكلمين الآخرين قد اتفقوا في الرأي حتى الآن على أن ما تنظر فيه الجمعية العامة اليوم موضوع يتسم بأهمية خطيرة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وان ما يترتب مصيره الآن هو احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وقبول القواعد المنظمة للعلاقات الدولية .

وإذ استرعى انتباه الجمعية إلى الماضي القريب ، يتضح أنه - منذ مقوّط دكتاتورية سوموزا في نيكاراغوا - ما برح شعب نيكاراغوا البامل يتعرّض لسلسلة من أعمال العنوان وأعمال القسر الرامية إلى زعزعة الاستقرار لمنعه من إقامة مجتمع أكثر استجابة لرغباته . فبعد أن فشلت حكومة الولايات المتحدة في البقاء على طفيان حكم أمراً سوموزا ، عكفت على انتهاج سياسة العنوان المباشر والتخييب بغية تقويض ثورة شعب نيكاراغوا وعكر مسارها في نهاية المطاف . وتحقيقاً لهذه الغاية ، حورست موارئ نيكاراغوا وتعرّضت للتلقيح بينما يستمر تنظيم المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم وتجهيزهم للتسلل إلى داخل نيكاراغوا لقتل السكان الأبرية وتعويض البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد وإشاعة الدمار في بلد يتطلع إلى السلم الذي لم يحصل عليه بعد .

وبالاضافة إلى ذلك ، شاهدنا إشكالاً من الضغط المنسق والمستمر وأعمال التخويف التي تمارس من خلال المناورات العسكرية التي تواصل الولايات المتحدة القيام بها بالقرب من حدود نيكاراغوا ، مما يشكل تهديداً مستمراً بخطر الغزو المباشر .

يتعمّن علينا أن ننظر إلى الأحداث الدائرة في نيكاراغوا في ضوء المواقف المؤيدة التي تجد نيكاراغوا نفسها فيها . فالمعروف أن نيكاراغوا بلد نام غير منحاز ما زال اقتصاده يعاني من آثار الكوارث الطبيعية وال الحرب المفروضة عليه من الخارج . ولا جدال ، أيضاً في أنه من أجل احتواء آثار تلك الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى

التي يتسبب فيها الانسان ، ولمساعدة حكومة نيكاراغوا في جهودها لاعادة البناء والتأهيل ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين القرار ٢٠٤/٣٩ (١٩٨٤) ، الذي حثت فيه جميع الحكومات على المساهمة في إعادة بناء وتنمية نيكاراغوا . وفي ظل هذه الظروف ، انصب اهتمام نيكاراغوا على التمايز السلم والاستقرار داخل حدودها ، والسعى الى حل المشاكل الاقتصادية العديدة التي ما زالت تواجهها .

ومن غير المعقول ان يشكل بلد نام صغير كنيكاراغوا تهديدا لامن جيرانه ، تاهيكم عن امن دولة عظمى هي الولايات المتحدة الامريكية . فالادعاء بأن نيكاراغوا مستشن حربا على دولة مدرجة بالسلاح او أنها تشكل تهديدا لسيادة الولايات المتحدة ، ليس الا ضربا من تشويه الواقع القائم في نصف الكره الغربي ، يرمي الى افساء الشرعية على التدابير غير القانونية التي اتخذتها بعض البلدان ضد بلد ينصب اهتمامه الاساسي على التنمية والسلم والعدل والديمقراطية .

لهذا السبب ، نشجب الحظر التجاري والاقتصادي الذى فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا ، بالانتهاء لنها وروح القرار الذى اعتمد بتتوافق الاراء منذ عام واحد فقط .

ان القضية المعروضة على الجمعية قضية واضحة وقاطعة . فهي تمثل انتهاكا منهجا تقوم به الولايات المتحدة للمبادئ الاساسية للميثاق والقانون الدولي . وقد ازداد وضوها ، الان اكثر من اي وقت مضى ، ان حكومة الولايات المتحدة تهدف الى تعطيل القرار السياسي الذى اتخذه شعب نيكاراغوا من خلال العمل على الاطاحة بحكومته الشرعية المنتخبة . وقد اكد مسؤولو حكومة الولايات المتحدة ، بما في ذلك رئيس الولايات المتحدة نفسه ، ان تلك نيتهم ، اكثر من مرة . ومن ثم ، لا يمكن لاي منسورة ان تخفي الحقيقة في شأن ممارسات الولايات المتحدة ومساعيها الرامية الى الهيمنة ، والتي تنبثق من مخططاتها الاستراتيجية فيما يتعلق بامريكا الوسطى كما هي الحال في مناطق اخرى من العالم .

وبال مقابل ، اظهرت نيكاراغوا نوایاها الحسنة امام المجتمع الدولي ، بما لا يدع مجالا للشك ، اذ قبلت بلا آية تحفظات وثيقة كونستادورا ، ووامتلت التعاون الوثيق مع مجموعة كونستادورا في معها الدلوب للتوصل الى إطار عادل و دائم للسلم والتعاون بين دول أمريكا الوسطى . وبهذه الروح ايضا ، اشتراكت نيكاراغوا في المحادثات الثنائية التي جرت في مانزانيريتو بالمكسيك ، الى ان قررت الولايات المتحدة وقد هذه المحادثات من جانب واحد . فجهود نيكاراغوا من اجل تهيئة الظروف المناسبة للسلم والاستقرار في هذا القليم المطرد لا يمكن التشكيك فيها .

لذلك أوكد ان نيكاراغوا جديرة باعتراف المجتمع الدولي وتقديره كبلد محب للسلام ، ظل مهفا للتحريض والعدوان العسكري دون مبرر ، فضلا عن أعمال التخريب الاقتصادي والابتزاز الدبلوماسي .

وقد تعرضت اثيوبيا وشورتها ، لاكثر من عقد ، لهجمات امبريالية مماثلة ،
ما زالت مستمرة بلا هوادة . لذلك ندرك ونتعاطف مع الشجاعة والمشابهة الفائقة التي
اظهرها شعب نيكاراغوا في مواجهة المصاعب المفروضة عليه .

فاثيوبها الاشتراكية ، حكومة وشعبا ، تنظر باعجاب الى عزم نيكاراغوا ،
حكومة وشعبا ، على حماية مكاسب شورتها وسلامتها الاقليمية في وجه قوى الامبراليّة
والرجعية ، وتؤكد من جديد مساندتنا الكاملة لها وتضامننا الاخوي معها في كفاحها
الباسم .

كما نهنئ نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، على استمرارها في السعي إلى السلام والعمل على ايراد الحلول الدبلوماسية لمشاكل أمريكا الوسطى ، والتزامها بالشرعية الدولية . ونحن على ثقة من ان شعب نيكاراغوا سوف ينتصر في نهاية المطاف .

السيدة يورغنن (الترويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان التطورات التي وقعت في امريكا الوسطى خلال العام الماضي قد اضعفت التفاؤل الحذر الذي شعر به وفيدي عندما نظرت الجمعية العامة هذه الحالة منذ عام مض . فمنذ ذلك الوقت ، شهدنا تدهورا في الحالة العامة اتسم بزيادة الحوادث الشائنة ، وتصاعد الحرب ، وجمود عملية المفاوضات . ونحن نتفهم تماما الشواغل التي أعرب عنها الاميين العام في تقريره الاخير عن الحالة في امريكا الوسطى ، ونشاطره اياما .

ان مشاكل هذه المنطقة ليست جديدة ، بل هي نتيجة قرون من الاجحاف والاستغلال الاجتماعيين . اما التغيير السياسي في امريكا الوسطى فكان أمرا محتوما ، لكن تصاعد العنف الذي شهدناه في السنوات الاخيرة لا يعطي املا حقيقيا للشعوب في هذه المنطقة المفتربة . فالسلم لا يتأتى إلا من خلال الحوار .

ولذا تؤيد حكومتي المبادرات التي تتخذها مجموعة كونتادورا تأييداً كاملاً، وتشعر بقلق أزاء التقدم الضئيل الذي احرز في العام الماضي . ومع ذلك ، نرحب ترحيباً قوياً بالدعم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه البلدان الأخرى فرادى ومجموعات ، للمنطقة ، آملين ان يسهم التدخل البناء واسع النطاق في التوصل إلى حل ملائم للمشاكل في هذه المنطقة . ويشعر وفدى انه من الضروري لشعوب المنطقة ذاتها ان يسمح لها بحل مشاكلها بمثاب عن اي تدخل خارجي . ان جذور المشاكل اقتصادية واجتماعية ، ولا يمكن لامتناع الحرب الا ان يؤدي الى تفاقم هذه المشاكل ، كما لا يمكن للتدخل

وما زال اتفاق كونتادورا يشكل الامان المقبول على نطاق واسع والذى يمكن وقتا له التوصل الى حل سياسى . فهذا الاتفاق يؤكد مساواة الدول في السيادة والتسوية السلمية للمنازعات ورفض التهديد باستعمال القوة او استخدامها ، خلا عن رفض تدمير الارهاب والتخريب ، ودعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز العدالة الاجتماعية ، ويحظر الاتفاق وأحكامه التدخل الخارجي في المنطقة او اي دعم لقوى العصيان . ويمنع ، في الوقت نفسه ، على اجراء انتخابات حرة ، وعلى غير ذلك من اصلاحات ديمقراطية .

في امريكا الوسطى ، كما في مناطق الصراع الاخرى من العالم ، لا يمكن ان يسود السلم الدائم ما لم تتوافق كل الاطراف المعنية على احكام معاهدات السلم او ترتيبات الامن الضرورية . وتأكيد حكومة النرويج الجهد المستمرة التي تبذلها مجموعة كونتادورا سعيا الى اتفاقيات ملما يمكن ان تقبلها كل الاطراف المعنية ، وتحث الاطراف على ان تبدي استعدادا بناء لاجراء الحوار ، والتوصول الى حلول وسط ، والا تحجم عن اجراء المفاوضات او الاتصالات الضرورية ، وان تنخرط في تلك المفاوضات دون شروط مسبقة .

ومن المهم الا ننسى الجانب الانساني للازمة السياسية في امريكا الوسطى . فالاضطرابات والقتال ما زالت تسبب تدفقات من اللاجئين . فهناك ما يقرب من ٣٤٧ ٠٠٠ لاجئ في مختلف بلدان المنطقة . وأود ان اشير بمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على المساعدة القيمة التي تقدمها للجزء الاكبر من اولئك اللاجئين . كما اود ان اشير بالمنظمات الدولية وغير الحكومية النشطة في هذا المجال . وقد اسهمت حكومتي في تلك الجهد الانسانية ، وستواصل الاصمام فيها طالما اقتض الامر ذلك .

السيد غاياما (الكونفو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كان لامريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا اقل نصيب من الامن والسلم في إطار النظام الدولي القائم منذ اربعين عاما والمرتكز على ميثاق الامم المتحدة .

فمن المعروف عامة ان العالم الثالث يتحمل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العبء الاكبر من الحروب والنزاعات التي نشبت في العالم بكل ما يترب عليها من آثار .

وفي جو عدم الاستقرار العام هذا الذي تزيده تفاقما عوامل سياسية واقتصادية وأجتماعية ، تتغمر منطقة امريكا الوسطى دون الاقليمية كل يوم اكثر فأكثر في الازمات ، مما يسبب دون شك ارتياحا كبيرا لتجار السلاح والضالعين في استراتيجيات الحسابات الماكينافية .

ويجب الا ننسى ان وراء هذه النزاعات المسمة بال محلية والتي تجتاح العالم الثالث معلم ترسم في ظل التبعية لدولة عظمى ذات طموحات متطفلة الى الهيمنة . والاشר المباشر لكل ذلك هو انه بمساعدة الحشيشة من جانب هذه الدولة العظمى تحصل اوضاع محصورة في حدود ضيقة الى ميدان التناقض المشهور بين الشرق والغرب .

وقد يكون ذلك الفهم للمشاكل مريرا للبعض ، إلا ان من مساوئه جعل اسسها ، لها مؤسساتها وقيمها المحددة ، مجرد بيادق على لوحة شطرنج داخلة في لعنة كبيرة مبرمجة ، من قواعدها ان الدول الصغيرة لم توجد إلا لتطيع أو تهلك .

وبذلك تحول حياة شعوبها بامثلها من شعوب الكاريبي وامريكا الوسط الى دوامة كفاح دائم للحفاظ على تراثها وسيادتها مما يهدى قدرها كبيرا من الموارد والطاقة ل لتحقيق غايات تخرج عن الشواغل الامامية لتلك الشعوب .

ومن خلال التدخلات العسكرية وغيرها من كل الانواع ، بما في ذلك الحصار الاقتصادي المفروض بشكل دائم على كوبا ، وبالامن على دول جزرية اخرى ، اصبح هدف تحويل منطقة الكاريبي الى منطقة سلم امرا بعيد المنال اكثرا ، كما لو كان هذا الهدف يشكل من حيث مبتهه عملا من أعمال التمرد التي لا يحتمل بالنسبة للدول الكبرى التي اعطت لنفسها دور حامي الحمى ومانع القرار على الصعيد العالمي . وبطبيعة الحال ، ليس لى دولة ان تتهرب من الضرورة التي تقتضي تعزيز التعاون الفعال لصالح السلم والتقدم بشكل عام . لكن هناك قبل كل شيء مشكلة المسؤولية الجماعية التي ينبغي حلها على أساس عادل وملائم ومفيد للجميع ، بدلا من استخدامها لادامة الفقر وترسيخ الهياكل الاجتماعية التي تتسبب في مأس اجتماعية .

ان الحالة التي اصبحت بؤرتها اليوم نيكاراغوا ليس لها منشأ في رأينا إلا سوء التفاهم الذي ثابتت عليه الامبرialisية اذ لا تستطيع رؤية الحقائق التي تسبب بذلك الاحتقان وتلك الكوارث الاجتماعية .

فالذنب الوحيد لنيكاراغوا انها قامت بشورة جذرية تحت لواء الجبهة السانдинية من اجل تغيير اوضاع بلد لم تسمح له دكتاتورية سوموزا بآية اصلاحات اجتماعية او استقلال حقيقي . وبسبب ذلك ، باتت نيكاراغوا تعيش اليوم في حالة حرب غير معلنة ، فرضتها عليها دولة عظمى رئيسية ، لا تحاول حتى اخفاء هذه الحقيقة . ولا تكتفي تلك الدولة بتقديم الدعم الكامل لقوات سوموزا التي تدرّبها وتجهّزها بالمعدات ، بل انها اعلنت في شهر آيار/مايو الماضي فرض حظر شامل على التبادل التجاري والنقل بينها وبين نيكاراغوا وذلك بعد أن أوقفت من جانب واحد في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ المباحثات المباشرة بين البلدين التي كانت تجري في مانزانابليو بالمكسيك .

ولا يمكن للكونغو ان توافق على هذا الاستخدام للقسر الاقتصادي من جانب دولة كبرى ضد دولة صغيرة من البلدان النامية لا يمكنها بأى حال ان تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح تلك الدولة الكبرى وأمنها . وعلاوة على ذلك ، تتعارض هذه السياسة بوضوح مع احترام مبتهي عدم استخدام القوة وتسويه المنازعات بالوسائل السلمية ، الوارددين في

ميثاق الأمم المتحدة ، كما تتعارض مع مبدأ عدم التدخل بكل إشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة . إن بلدي الذي جعل سيادة التعاون وحسن الجوار حجر الزاوية في علاقاته الخارجية ، وسعى ، ولاسيما في السنوات العشر الماضية ، لاحلال جو من التفاهم والسلم بين بلدان وشعوب إفريقيا الوسطى لا يتنبأ به من قبل من أن يرى في أمريكا الوسطى ، ولاسيما في نيكاراغوا والسلفادور وهندوراس علاقات تقوم على الوفاق ، وهو وحده الذي يستطيع أن يكفل التقدم في الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب الشقيقة في تلك البلدان ، كما دعا قرار مجلس الأمن ٥٦٢ (١٩٨٥) الذي اعتمد في ١٠ أيار/مايو هذا العام ، والذي يطالب بوقف الاجراءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية من أي نوع الموجهة ضد أية دولة في المنطقة ، والتي أكدت مجدداً حق كل دولة في أن تقرر بحرية نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وقد استرخت مجموعة كونتادورا دائمة في مبادراتها القيمة بهذه المبادئ ، مما جعل المجموعة تحظى بالتأييد في كل أرجاء العالم . وفي جهودها التي لا تكل لتخفيض حدة التوتر في أمريكا اللاتينية ، وتعزيز التعايش السلمي بين الدول في تلك المنطقة الفرعية استناداً إلى المبادئ الأساسية للتعايش السلمي ، اتفقت مجموعة كونتادورا دائمة بعدلة مقترناتها ، التي تتماشى دائمة مع الأحكام الأساسية للنظام العالمي لمنظمة الدول الأمريكية وغيره من الاتفاقيات الدولية . وقد تزايد التأييد لمبادرات هذه المجموعة في أمريكا اللاتينية ، ولا يسعنا إلا أن نرحب بتشكيل مجموعة ليما لدعم مجموعة كونتادورا ، مما يعبر عن وحدة الممير المشتركة لاغلبية بلدان ذلك النصف من الكره الأرضية .

إن أمريكا اللاتينية ، شأنها شأن منطقة الكاريبي ، تتكون من بلدان ذاتية معظمها أعضاء في حركة عدم الانحياز ، التي تسعى حكوماتها وشعوبها ، في وجه ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ، إلى تطوير نهج مبتكرة للتغلب على العقبات التي تعترض طريق تنميتها ، ومن العدل أن تتاح لها الفرصة لأن تقدر بنفسها السبل والوسائل التي تؤدي إلى النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تمكنتها من التصدي

للمتاهيات العديدة التي تواجهها . ويخشى وفد بلدى ان اى تدخل لا يتجه اماما الى اولويات أمريكا اللاتينية - كتخفيف عبء الديون مثلا - بل يتوجه اكثر نحو اعتبارات ايديولوجية وجغرافية لن يكون من اثر إلا ادامة نظريات بالية كمنصب مونترو ، وتبرير تقسيم العالم ، وغير ذلك من الجرائم التي يمكن ان ترتكب باسم الحرية والتي تفترس في نهاية المطاف الى تحويل السلم والامن الى مجرد شعارات لخدمة ارهاب الدولة .

ان بعض الدول الكبرى ، بل وأكبرها ، قد حاولت مؤخرا تبرير انسحابها من المؤسسات متعددة الاطراف ، واختيارها بعض المبادرات الفردية المنعزلة بحجة رغبتها في انتهاج النهج البرغماتيكي وتحقيق الاتساق بين الاخلاقيات السياسية والواقع . واتباعها ذلك المفهوم يجعلها ترى انه من العدل ومن الطبيعي تطبيق كل انسواع الجزاءات ، بما في ذلك اقصاها ، ضد نيكاراغوا من اجل زعزعة استقرار نظامها ، ولكن المجتمع الدولي ، الذي يرتاع لذلك المنطق ، يتساءل لماذا يختلف الامر متن تعلق بجنوب افريقيا ، التي تقطنها الاقلية العنصرية اغلبية السكان عن طريق نظام الفصل العنصري الكريه ، فلا تفرض عليها اية جزاءات او اية تدابير قسرية اخرى كتلك التي تطبق على نيكاراغوا .

ان السلم والامن لا يقبلان التجربة . وسوف تكون خائنين لقضيتها لو سمحنا بياضاع تحقيقهما للمشاعر الذاتية المتميزة بما يتعارض مع نظام الامن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لقد تبنت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين دون تصويت قرارا حول الوضع في أمريكا الوسطى ، وذلك لإتاحة الفرصة أمام جميع الأطراف ذات العلاقة لاستكمال مسار مبادرة السلام لسدول كونتادورا . وقد عقدنا حينذاك الامال بأن منطقة أمريكا الوسطى متوجه نحو السلام والتعايش والتعاون التي كرمته أسمها وتفاصيلها ، بعد مفاوضات مضنية ، أحكام "وثيقة كونتادورا المنقحة بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى" في ١٢٠٩١٩٨٤ . إلا أن الأحداث والتطورات الخطيرة في المنطقة قد خيبت هذه الامال ، مما يحملنا على الاعتقاد بأن السلام والامن والتعاون والتعايش هم أبعد من حال اليوم مما كان يتوقعه المجتمع الدولي بلهفة وشفف .

إن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متتسارع في هذه المنطقة من العالم يلقي على الجمعية العامة مسؤوليات جسام تجاه البند المطروح أمامها ، ويطلب منها الحزم والجدية ، لاسيما وأن السلام في العالم والأمن للشعوب مترباطان على كرتنا الأرضية التي ما انفك تضرر فيها المسافات بين بؤر التوتر والحروب . ومن المفارقات أن جميع شعوب أمريكا الوسط تائقة للسلام ، في حين أن سياسة اليد الثقيلة تدفع الأمور بشكل يتعارض مع مصالح تلك الشعوب فيما يحقق منها ولامها وأستقرارها .

بل وإن منطقة أمريكا الوسط تشهد اليوم أخطر النظريات والممارسات التي تتبع من نهج دولة امبريالية عظمى لم تتوقف منذ القرن التاسع عشر عن ممارسة سياسة التدخل العسكري وغيره في شؤون هذه المنطقة ، انطلاقاً من أن شعوبها وأنظمة حكمها ، وتكوينها الاقتصادي والاجتماعي ، ملك للامبريالية ، تقرر مصيرها كما تشاء ، وتتحكم بأمورها كما يحلو لها ، وتتصرف فيها وكأن الاستقلال حق تقرير المصير ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وكذلك مبدأ السلامة الإقليمية للدول لا وجود لها ، لا في القانون الدولي ولا في نواميس العلاقات ما بين الدول والشعوب . وكان القرب الجغرافي يمنع العملاق حق حرق الغير وفرض النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتفق ومصالحه في مناطق يعتبرها واقعة في منطقة نفوذه .

إن أزمة أمريكا الوسط لم تنشأ مع قيام الثورة الساندينية المستمرة ضد السوموية العاتية ، إنما نشأت مع قيام علاقات اقتصادية وسياسية غير متساوية يفرضها القوى على الأضعف في هذه المنطقة . إن الأزمة الحقيقية في هذه المنطقة من العالم تكمن إذن في صراع مستمر بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وترسيخ استقلالها والدفاع عن حرمة ترابها ، وبين القوى الرجعية المتممة على إبقاء علاقات التبعية التي تعودت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضها . فالتوتر والازمات هي إذن نتيجة حتمية لأوضاع تخلف الاستقلال ونزعة التحرر وتحقيق الذات للشعوب والبلدان إذ أن السيطرة والهيمنة في مختلف المجالات والعلاقات ، غير المتساوية اقتصادياً وسياسياً ،

تناقض الامن التي يعيش عليها النظام الدولي الحديث ، وتسير عكس منطق تاريخ الحضارة الإنسانية . وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى الداء في أمريكا الوسطى في عدد من تقاريره ، وأخرها تقريره المدرج في وثيقة الجمعية العامة ومجلس الأمن A/40/737-S/17549 المؤرخة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ ، قائلاً بأن جذور أزمة أمريكا الوسطى تكمن في الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية ، والسياسات الداخلية غير العادلة .

إن تقرير الأمين العام يؤكد أن أزمة أمريكا الوسطى قد تعقدت خلافاً لما كانت تتوقع . فرغم الجهد الذي تبذلها مجموعة كونتادورا ، يشير الأمين العام إلى أن الموقف لم يكُف عن التدهور خلال هذه السنة ، موجهاً الانظار إلى ازدياد الحوادث التي تقع بين كل بلدان المنطقة ، والتي إلى جانب عرقلتها للعمل السني تقوم به مجموعة كونتادورا ، قد أشارت في لحظات معينة الخوف من وقوع انتهاك أخطر للسلم . وأشار الأمين العام على سبيل المثال ، التوتر والتآزم السائرين بين كومستاريكا ونيكاراغوا من جهة ، وبين نيكاراغوا وهندوراس من جهة أخرى ، رغم أن قرار مجلس الأمن رقم ٥٦٢ (١٩٨٥) حثَّ ، في عدّة أمور أخرى ، جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أية تدابير مياسية أو اقتصادية أو عسكرية ضدّية دولة من دول المنطقة ، مما قد يعرقل تحقيق أهداف السلم التي تسعى إلى تحقيقها مجموعة كونتادورا . وقد مصدر هذا القرار كما هو معلوم إثر اجتماع عاجل لمجلس الأمن بمناسبة فرض الولايات المتحدة بشكل تمسّك العقوبات الاقتصادية والتجارية على نيكاراغوا ، في حين أنها وقفت وتقدّمت ضد العقوبات على الأنظمة العنصرية والاستعمارية التي تستبعد الملايين من إخوتها الأفارقة في الجنوب الإفريقي . وقد أشار الأمين العام في صدد تفاقم التوتر في أمريكا الوسطى إلى توقف المباحثات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا ، تلك المفاوضات الضرورية بسبب مسؤولية الولايات المتحدة دورها في المنطقة قائلاً : "... دون أن تكون هناك حتى الآن أية دلائل على أنها مستئنفة" . إن هذا التطور يشكّل ضربة شديدة موجهة إلى جهود السلام في المنطقة .

إن تأجيج الأزمة في أمريكا الوسطى الذي يتزامن مع الجهود المخلمة لبلدان مجموعة كونتادورا ، هو نتيجة التدخل الأمريكي السافر في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا . وهذا التدخل يعود تاريخه إلى اليوم الذي تمكنت فيه الثورة السانдинية من القضاء على نظام سوموزا العميل . فمنذ قيام هذه الثورة الشعبية ومبادرتها الاصلاحات في كل الميادين للقضاء على ما أسماه الأمين العام ، كما ذكرنا ، " الهياكل الاجتماعية الاقتصادية غير العادلة" ممّلت الولايات المتحدة على شن حربها غير المكشوفة والمكشوفة لقلب نظام الحكم فيها . فقامت بإشارة الأزمات ما بين نيكاراغوا وجيرانها لاجئة إلى التهديد باستعمال القوة ، التي امتنعت عنها فعلاً عندما لفّمت مياه موانئ هذا البلد الصغير جداً ، لخنقه اقتصادياً وتجارياً ، مما أشار استهجان العالم بأسره . كما امتنعت الولايات المتحدة القوة فعلاً عندها جئت المرتزقة وزوّدتهم بالمال والعتاد الأمريكي ومؤلّفهم وتمويلهم للقيام باعمال عدوانية واسعة النطاق داخل أراضي نيكاراغوا . وتبّقت واشنطنون الحركة التخريبية لعناصر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية التي عمدّها الرئيس الأمريكي "حركة تحرير وطنية" . فسخرت البشرية من هذا التلفيق الذي لا ينطلي على أحد . وقد خمست واشنطنون ملايين الدولارات باسم "المساعدة الإنسانية" لتمويل هذه الحرب التخريبية ضدّ شعب آمن ، مما يساعد عناصر المرتزقة على تعمير البنية الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد النامي المهدّد بالاحتياج والعداون ، فنجاعات واشنطنون شعبه وزادت أعباء التنمية التي تصبو إليها ثورته السانдинية . وحثّت الولايات المتحدة عملاءها ، وفسّر مقدّمّتهم أمرائهم لتزويد العناصر المضادة للثورة وغيرها بالعتاد والسلاح ، وذلك لمساعدة أمرائهم على تصريف إنتاجها العسكري من جهة ، ولتجهيز المخربين بأملحة جرّبت على أجساد أطفال ونساء وشيوخ لبنان وغيرها من المناطق من جهة أخرى .

(السيد الفتّال ، الجمهورية
العربية السورية)

إن دور اسرائيل المربي والمخرب في منطقة أمريكا الوسطى معروف ، فقد صرّح الرئيس أورتيغا في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ :

(تكلّم بالانكليزية) :

" علينا أن نأخذ في الحسبان أن الحكومة الاسرائيلية كانت ترى كما أساساً في دعم الولايات المتحدة لسوموزا . وأنا لا أعرف إلى أي مدى كان الشعب الاسرائيلي مؤيداً لسياسة حكومته ، إلا أنه تظل هناك الحقيقة الماثلة في أن اسرائيل زوّدت سوموزاً بالأسلحة ، وظلت تفعل ذلك حتى بعد أن توقفت الولايات المتحدة ذاتها عن ذلك . وحتى بعد انتصارنا الشوري ، لم تتعمّل اسرائيل الذي كان يجب أن تتعلّمه ، ووامت مساندة الحكومات التي تخدم مصالح الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى . ولا يحتاج المرء في هذا الصدد إلا إلى أن يشير إلى زيارة آريل شارون لهندوراس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢" .

(وأمل كلمته بالعربية) : [المصدر : إذاعة اسرائيل في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٥] :

" وقد رفعت الولايات المتحدة من مرتبة المخربين عندما جعلت من الإرهاب قيمة ثقافية واجتماعية وسياسية بحد ذاتها فوزعت وكالة المخابرات الأمريكية الكتيب الدموي المشهور تحت عنوان مضلل هو :

تكلّم بالانكليزية : "Psychological Operations and Guerrilla Warfare:

وليس هذا الكتيب إلا موسوعة تعلم طرق الاغتيال والخطف والاعتداء على الأشخاص والمؤسسات وغيرها من العمليات الجرامية التي تنتهك القانون الدولي كما تنتهك قوانين الولايات المتحدة نفسها ، ولاسيما القرار التنفيذي رقم ١٣٣٣ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ . حقاً ، إن الولايات المتحدة تعلّمت من دروس حربها ضد شعب فبيت نام ، فقامت بوضع أول مدونة للسلوك الإرهابي المتكامل ضد الدول عّمت في الوثيقة ١٦٧٨٩-S/٣٩/٥٩٦ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ . وفي نفس الوقت ،

رفضت واشنطن التي عينت نفسها قيمة على مصالح الشعب ومبشرة بالقيم الديمقراطية ومدافعة عن الحريات وحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون ، رفضت واشنطن الولادة الالزامية لمحكمة العدل الدولية وتنصلت من قبولها الحر لهذه الالزامية فور لجوء نيكاراغوا إلى القضاء الدولي لعرض قضيتها العادلة ، وما زالت الولايات المتحدة ترافق ولاية المحكمة مدعية أن شکوى نيكاراغوا شکوى مياسية رغم أن كل شکوى دولية من هذا النوع تتضادر فيها عوامل مياسية وقانونية ، فزعزعت واشنطن بذلك مصداقية أعرق محكمة دولية عرفتها البشرية منذ نشوء النظام الدولي الحديث . ولم تكتف بهز هيبة المحكمة واختصاصاتها التي تعلق عليها الدول أهمية كبرى في حل مشاكلها بالطرق السلمية ، بل شنت وتشن حملة للاجهاز على منابر ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكل بهدف إخفاء وامكانات صوت الشعوب كلما ارتفعت لادانة أعمال تتعارض وأحكام الميثاق والقيم الأخلاقية الدولية . لكن محكمة العدل الدولية رفضت الاعتراض الأمريكي على الاجراءات القضائية واتخذت تدابير مؤقتة ضد أعمال وانتهاكات الدولة العظمى ، أولها بالاجماع ، جاء فيه :

"ينبغي أن تكتف الولايات المتحدة وتمتنع فوراً عن القيام بأى إجراء يؤدي إلى تقييد أو إغلاق أو تهديد منافذ الوصول من وإلى موانئ نيكاراغوا ، وخصوصاً زرع الألغام".

وثانيهما قرار اتخذ بالغلبية ١٤ صوتاً مقابل صوت القاضي الأمريكي ، جاء فيه :

"ينبغي أن يحترم احتراماً كاملاً الحق الذي تتمتع به نيكاراغوا ، مثل أية دولة أخرى من دول المنطقة أو العالم ، في السيادة والاستقلال السياسي ، ولا ينبغي ، بایة حال من الاحوال ، أن تهدد هذا الحق أية أنشطة عسكرية أو شبه عسكرية تحظرها مبادئ القانون الدولي وخصوصاً مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية ، عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، ومبدأ وجوب عدم التدخل في الشؤون التي تدخل في إطار الولاية الداخلية للدولة ، وهو مبدأ يتضمنهما ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية" .

إن المؤشرات بآجعها تحملنا على التأكيد بأن الوضع في منطقة أمريكا الوسطى يتدهور ، وأن مخاطر اندلاع حرب شاملة قائمة فعلاً حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلن رياً عن تأييدها لمسار كونتادورا وتعمل سراً وعلانية وبالمال والسلاح على تدمير نيكاراغوا من الداخل وتهيئة لعدوان مباشر على هذا البلد المستقل الذي نكن له كل التقدير لما أنجزه في صراعه ضد التخلف من جهة ، ضد الإمبريالية العالمية من جهة أخرى . كما أن شعوب العالم بأسرها تقف مع شعب نيكاراغوا وتستهجن وتدين العدوان الذي تمارسه دولة عظمى عضو دائم في مجلس الأمن للقضاء على ثورة هذا الشعب وهي ثورة ضد التخلف والصومالية وجميع أشكال الهيمنة . هي ثورة دولة إنقذت في سيامتها الخارجية عدم الانحياز .

لقد أعلنت نيكاراغوا أكثر من مرة بشباث وتصميم عن رغبتها الاكيدة في إحلال السلام في أمريكا الوسطى ، فتعاونت بخلاص مع مجموعة دول كونتادورا ، ورحبَت بجهود فريق ليما اللاتيني الذي يضم البرازيل والأرجنتين وبيرو وأوروغواي في معها لإحلال السلام والتعايش والوئام في هذه المنطقة من العالم . وكلنا استمع إلى الرئيس أورتيغا ، خلال الفترة الاحتفالية ، عندما أعلن في خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢١ تشرين الأول / أكتوبر :

"نيكاراغوا تحترم مبادئ الميثاق ، ونحن نريد أن نعيش في سلم مع أمم الأرض قاطبة ، بما في ذلك الولايات المتحدة . وما من شيء في خطتنا الشورية يتعارض مع وجود علاقات ودية وطبيعية مع الولايات المتحدة

[الأمريكية]" . (A/40/PV.42 ، ص ١٦)

(السيد الفتّال ، الجمهورية
العربية السورية)

وناشد الرئيس اورتيغا حكومة الولايات المتحدة :

"أن تلتزم بصدق بالمعايير المُجَسَّدة في الميثاق بشأن التعايش السلمي بين الدول ، وأن توقف سياستها العدوانية ضد نيكاراغوا" (المرجع نفسه) .

ورغم هذه المناهضة الصادقة المدعومة بالاعمال ، جاء الجواب الامريكي السلبي ليس فقط في خطاب الرئيس ريفان في نفر الافتراضية ، بل وأيضا على لسان السيد الغرد ايكل مساعد وزير الدفاع الامريكي في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر الماضي :

"ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية قد تلجأ الى استخدام القوة المباشرة في مرحلة ما في المستقبل بغية الاطاحة بحكومة نيكاراغوا" .

إن الجمهورية العربية السورية ، كعضو في مجموعة دول عدم الانحياز ، تلتزم ببيان لواندا الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في ايلول/سبتمبر الماضي ، والذى أكد على التضامن مع نيكاراغوا وعلى وضع حد فوري لجميع التهديدات والاعمال العدوانية الامريكية ، وانهاء تمويل المرتزقة ، وانهاء العقوبات الاقتصادية القسرية الامريكية ضد شعب وحكومة نيكاراغوا ، معتبرا بأن هذه الاعمال تهدف الى قلب نظام الحكم الشرعي في نيكاراغوا وتؤدى الى زيادة مخاطر نشوب حرب شاملة في المنطقة .

وإننا على يقين من أن إحلال السلام والأمن لن يتحقق ما دام هناك وجود عسكري أمريكي في منطقة أمريكا الوسطى . ونرى بأن الازمة بدأت تتضاعف وتتفاقم إثر المعلومات التي تشير مؤخرا بأن الولايات المتحدة الامريكية ستزداد إحدى دول المنطقة بسلاح جوى متقدما مما سيؤدى الى اختلال التوازن في هذه المنطقة ، فيشجع على العدوان العسكري الواسع النطاق ضد نيكاراغوا . ومقابل هذه الاتجاهات العدوانية يجب على الجمعية العامة ، بالإضافة الى دعم جهود كونتادورا ، أن تأخذ بجدية ضرورة جعل منطقة أمريكا الوسطى منطقة مل خالية تماما من الوجود العسكري الاجنبي ، تمثيا مع وثيقة الأهداف ووثيقة كونتادورا المنقحة المؤرخة في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

(السيد الفتّال ، الجمهورية
العربية السورية)

إن وفدى يؤيد كل التأييد المقترنات الواردة في رسالة الرئيس اورتيغا إلى رؤساء بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ والمعتمدة في الوثيقة ١٧٦٣٤-٤٠/٨٩٤-A ، ونتمنى أن يؤخذ بالمقترنات الواردة في الوثيقة المذكورة والتي من شأنها أن تحرك عجلة جهود كونتادورا . إن هذه الوثيقة محك الارادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية التي وصفت الوثائق السابقة بأنها مجرد حبر على ورق . ونؤكد على ضرورة استئناف المفاوضات الثنائية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا ، إذ بدونها لا يمكن للولايات المتحدة أن تحيد عن هدفها العدوانى . ولكننا على يقين بأن شعوب العالم بأسرها متقدمة مع شعب وحكومة نيكاراغوا مؤمنة بقدرات هذا الشعب على الصمود ودحر المعتمى مهما كان قويا .

السيد والتيرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : تهتم الولايات المتحدة اهتماما فعليا بالسلم والاستقرار في أمريكا الوسطى . في بلدان أمريكا الوسطى بلدان مجاورة لنا . وأمريكا الوسطى حقل التجربة الحاسم لمن سيكون له المستقبل . هل سيكون لدعوة التغيير السلمي والديمقراطي أم المنف الثوري والشمولية .

في أوائل هذا العام ، أجرى شعب السلفادور انتخابات للمرة الرابعة في ثلاثة سنوات لغير . ومنذ ثلاثة أيام فقط موتت غواتيمالا في انتخابات حرة لتختار من يحكمها من بين أربعة عشر حزبا سياسيا متنافسا . ومتكملا هذه العملية في انتخاب نهائى يجرى في الشهر القادم . ويوم الاحد القادم ، سيمارى شعب هندوراس نفس هذا الحق في تقرير المصير السياسي . وفي مستهل العام المقبل ، سوف تبرهن أقدم ديمقراطية في أمريكا اللاتينية - أي كومتاريكا - على التزامها المستمر بمثل الديمقراطية العليا وممارساتها .

وفي الاتجاه المضاد ، قامت نيكاراغوا رسميا في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ، بتعطيل الحريات المدنية الأساسية بما فيها حرية التعبير ، وحرية المحافاة ، والحق في الاجتماع ، والحق في المثول أمام القضاء ، والتحرر من السجن التعسفي ، وحق تنظيم النقابات العمالية والاحزاب ، وحظر تقييد حرية الفرد دون حكم قانوني . ولم

يفير التعديل اللاحق لحق الممثل أمام القضاء وحظر تقييد حرية الفرد دون حكم قانوني ، من فحوى ذلك الاجراء . ولقد حاول الرئيس اورتيغا في كلمته أمام هذه الجمعية العامة ، وفي البيان الذي أدلّ به في ماناغوا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري ، أن ينحي باللائمة عن فرض حالة الطوارئ هذه على حكومة بلاده ، لأننا قدمنا معونة انسانية للمقاومة الديمقراطية النيكاراغوية . لكن هذا التفسير لم يقنع الكثيرين ومن بينهم أكثر من ١٣٠ ألف من النيكاراغويين الذين فروا من ذلك النظام بحثاً عن ملاذ أكثر أمناً في الخارج .

إن هذه البوتقة المؤسفة من الاتجاهات تشرح الكثير من قيمة ما حدث منذ اجتمعت هذه الهيئة آخر مرة لبحث الحالة في أمريكا الوسطى . فنحن نرى - من جانب - عملية مستمرة للتحول ولتعزيز الحكم الديمقراطي في السلفادور وهندوراس وغواتيمالا بالإضافة إلى تقليد ديمقراطي عريق في كوستاريكا ، في حين نشهد - على الجانب الآخر - عملية مستمرة للتحول إلى الحكم الشمولي في نيكاراغوا بل وترسيخ ذلك الحكم .

منذ البداية ، أراد الساندينيون الانسلاخ الكامل من مفهوم الديمقراطية الغربية . وسعوا إلى مسرحية الانتخابات استرضاء للديمقراطيات الغربية ، وعمل على التشبه بالأنظمة الديمقراطية في البلدان التي أخذ تأييدها للمنهي الثوري يتضائل ومع ذلك ، منع الساندينبيون الفالبية العظيم من معارضتهم من المشاركة بفعالية في تلك الانتخابات . وقد ظهرت بوادر ذلك في الخامن والعشرين من آب/أغسطس عندما قال القائد همبارت أوستيغا وزير الدفاع "إن الماركسية اللينينية مذهب علمي تهتدى به ثورتنا" . والماركسية اللينينية لا تتصور تقاسم السلطة مع أي فريق آخر على الأطلاق .

إن السبب الجذرى للصراع في نيكاراغوا هو ما يمارسه هذا النظام من قمع سياسى ، وهو النظام الذى يقرب من الشمولية ويرغب في نقل العدو إلى جيرانه . فالقمع الساندينى قد نما وأصبح مؤسساً بمعونة المستشارين الشموليين ، وقد ازدادت المعارضة الشعبية من كل نوع . هذا هو ما يدور حوله الصراع في نيكاراغوا . ولا يمكن لأى قدر من الكلام الساندينى عما يسمى "بالثورة المضادة" أن يخفى حقيقة ذلك .

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

غير أن الامال في السلم لا تموت بسهولة . ويظل أقوى أمل في السلم في حالات الصراع معلقا بالحوار . ويقصد بالحوار إجراء محادثات بين الحكومات والمجموعات المعارضة لها لتهيئة الظروف التي يقرر فيها المواطنون شكل حكومتهم في جو يخلو من القسر . ويمكن أن يكمل هذا النهج بالنجاح . ويثبتت تاريخ السنوات الخمس الماضية في نصف الكرة الغربية أن الانتخابات الحرة هي السبيل الوحيد الذي يمكن لمن يتولون نظام الحكم من حيازة السلطة المعنوية والشرعية اللازمة لتبرير حكمهم . ويشجعنا أن ما يربو على ٩٠ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية تعيش الان وتزدهر في ظل نظام حكم ديمقراطي .

إلا أن حكومة نيكاراغوا السانдинية تتناول مسألة المصالحة الوطنية الديمقراطية من منظور بالغ الغرابة ، كما لو كانت المصالحة مؤامرة خارجية لتفويت السلم في المنطقة . وقد صرخ ديسبوكتو ، وزير خارجية نيكاراغوا للمحافنة ، هنا في نيويورك ، في الشهر الماضي ، بقوله :

"إن موضوع المصالحة عنصر إعاقة جديد أقحمته حكومة ريفان" .

وقال سيرجيو راميريز نائب رئيس نيكاراغوا ما يلي :

"لن نجري قط حوارا مع الثورة المضادة لأن هذا لم تقتربه حتى مجموعة كونتادورا" .

حسنا ، إن لدينا شيئا جديدا نقوله لحكومة نيكاراغوا . إن المصالحة الوطنية عن طريق الحوار والانتخابات مبدأ أساسى من مبادئ عملية كونتادورا وكانت كذلك منذ البداية . وقد قبلت بها صراحة كل دول أمريكا الوسطى الخمس بما فيها نيكاراغوا في وثيقة الأهداف الصادرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وتنتمي مشاريع اتفاق كونتادورا الثلاثة جميعها ، بما فيها المشروع الذي ذكرت نيكاراغوا أنها توافق عليه - إذا لم تدخل عليه أي تغييرات - جزءا بعنوان : "الالتزامات فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية" . وتنص هذه الالتزامات على أن تنشئ الدول التي تتعرض لحالات تمرد آليات للحوار مع المجموعات المعارضة ، وتدعم المشاريع أيضا على أن التزامات الأطراف "لها طابع

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

قانوني ومن ثم فهي ملزمة" ، ولنتذكر أن منظمة الدول الأمريكية سحبت بالإجماع في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ الاعتراف الدبلوماسي بنظام سوموزا واعترفت بالسندينيين والديمقراطيين الحقيقيين ، وكان ذلك الاعتراف الدبلوماسي بتنفيذ الديمقراطية . قبل السندينيون هذا الشرط .

إن حكومة نيكاراغوا لا تعارف المصالحة الوطنية في بلدان أخرى . ففي تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي ذكر دانييل أورتيغا علينا ما يلي : "وَشَمَّة دليل آخر على رغبة الشعوب في السلم ، هو الحوار الجاري في السلفادور . وكان الثوريون السلفادوريون هم الذين اقترحوا هذا الحوار منذ عدة سنوات وأيدته حكومة نيكاراغوا" . إلا أنه عندما يطلب إلى السندينيين قبول الحوار في بلدتهم يرفضون الحوار ويصفونه بأنه مؤامرة خارجية .

ولنتذكر أن كلا من المعارضة المدنية والمقاومة الديمقراطية قدما عروضا محددة . في ٢٢ شباط/فبراير الماضي ، عندما أعلنت نيكاراغوا عزمها على إجراء حوار وطني ، حدثت المعارضة الوطنية الشروط التي يمكن في ظلها إجراء هذا الحوار . وشملت هذه الشروط ، رفع حالة الطوارئ وكفالة حرية التعبير ، وإصدار عفو عام وعفو فيما يتعلق بالجرائم السياسية ، وإعادة الضمانات الدستورية وحق الإحضار أي عدم جواز تقييد حرية الفرد دون حكم قانوني وتوفير مهارات بأمن أعضاء حركة المقاومة الذين يشاركون في الحوار ، وتنفيذ هذه التدابير تحت إشراف حكومات ضامنة . وفي مواجهة ذلك الاقتراح المحدد ، ذوي بسرعة حماهم السندينيين للحوار وكفوا عن الكلام عنه لمدة شهر .

وفي ١ آذار/مارس ، اقترح ممثلو المقاومة في نيكاراغوا أن تتوسط الكنيسة الكاثوليكية من أجل إجراء حوار وطني . وتوخى ذلك الاقتراح التوصل إلى وقد إطلاق النار . وعلى الرغم من أن المقاومة لم تتمكن من الاشتراك في الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، قبل ذلك الاقتراح دانييل أورتيغا بوصفة رئيسا للجمهورية إلى

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

أن يقرر شعب نيكاراغوا ، في استفتاء عام ، تأكيد ملطفته أو إنكارها . وكان العنصر الرئيسي الآخر فياقتراح تخويل المؤتمر الأسقفي النيكاراغوي ملطة وضع جدول أعمال محدد للمحادثات بالاتفاق المتبادل بين الاطراف المعنية . وفي ٢٢ آذار/مارس ، كسر المؤتمر الأسقفي النيكاراغوي تأكيد ما أعرب عنه من قبل من تأييد للحوار الوطني وأعلن عن استعداده للقيام بدور الوسيط . غير أن السندينيين رفضوا هذا العرض فورا . ولم يقدم أي عرض مضاد . ومن ذلك الحين ، تكرر رفض السندينيين للحوار .

وفي ٤ نيسان/ابريل ، اتخذت حكومتي مبادرة للبقاء على إمكانية إجراء الحوار . وكان من العناصر الرئيسية في هذه المبادرة عرض بالامتناع عن تقديم المساعدة العسكرية للمقاومة الديمقراطية في حالة قبول السندينيين للعرض المقدم في ١ آذار/مارس . وفي أثناء الصيف والخريف سعت الولايات المتحدة كذلك إلى تشجيع المصالحة الوطنية بالإعراب عن استعدادها لاستئناف المحادثات الثنائية مع السندينيين حال إجرائهم لحوار داخلي .

وفي ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ، كرر هاري ثلودمان سفير الولايات المتحدة المتوجول وبمعوتها الخام الى أمريكا اللاتينية لكارلوس تانرمان سفير نيكاراغوا لدى الولايات المتحدة ، في واشنطن ، التأكيد بأننا منسقنا المحادثات الثنائية إذا قبل السندينيون العرض المقدم من المقاومة النيكاراغوية في ١ آذار/مارس وتصادف أن ذلك العرض الموقع في مكان خوسيه ، كومتاريكا لم يكن يتضمن ، كشرط مسبق ، حل الجمعية الوطنية كما اقترح السندينيون . وأوضح السفير ثلودمان أن التقدم في الحوار الداخلي سيؤدي الى تقدم بشأن المسائل الثنائية . وفي ٣١ تشرين الاول/اكتوبر رد السفير تانرمان قائلاً بأن عرض آذار/مارس مرتفوق رفقاً باتاً .

ونسمع في هذا المحفل في أحياناً كثيرة انتقادات مؤداها أنه يجري السعي إلى فرض حلول عسكرية لمشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية . إلا أن سجلنا يبيّن أن الولايات المتحدة بدأت على تدعيم الإصلاح الاقتصادي والسياسي في أمريكا الوسطى . وعلى سبيل المثال ، بلغت معونتنا الاقتصادية المقدمة إلى المنطقة لعام ١٩٨٥ ما قيمته

(السيد والترز ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٩٧٦ مليون دولار . بينما لم تتجاوز المساعدة الأمنية ، على النقيض من ذلك ، ٢١٢ مليون دولار . أي أن الولايات المتحدة تتفق على المساعدة الاقتصادية والاجتماعية المقدمة إلى أمريكا الوسطى أربعة أمثال ما تنفقه على المساعدة العسكرية .

وقد قال هولتز وزير الخارجية ما يلي :

"تنطلق استراتيجيتنا من تحليل يسلم بوجود مظالم مشروعة من ضيم اجتماعي واقتصادي وسياسي في أجزاء كثيرة من تلك المنطقة ، بل ويؤكد ذلك ... والنتيجة التي خلصنا إليها هي أننا نواجه تحديين يرتبط كل منهما بالآخر : المساعدة على تخفيف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد ، والمساعدة على مواجهة استراتيجية شيوعية تستهدف زيادة حدة هذه المشاكل واستغلالها والاستيلاء على السلطة بقوة السلاح" .

وقال الرئيس ريفان ما يلي :

"في مواجهة عقود من عدم الإنماء وعدم الإكتراث من قِبَل الديمقراطية والإسلام وحرية الإنسان ... وفي مواجهة التحدي المتمثل في الانتكاش العالمي ، وفي مواجهة حملة التخريب الاقتصادي التي لا تهدأ والتي يقدم بها المفاوير في السلفادور ، من قِبَل التنمية الاقتصادية ... وإزاء التحدي العسكري الذي من كوبا ونيكاراغوا - واستخدامها المتعمد للقوة لنشر الطغيان - من قِبَل من الدول المهددة بالخطر في المنطقة ... ومن قِبَل الدخان والمخاوضات - فيما بين بلدان المنطقة وداخل كل بلد على حد سواء" .

وأود الآن أن أؤكّد النقطة التي أبرزها الرئيس ريفان . في الوقت الذي تتعزز فيه الولايات المتحدة بنشاط التنمية الاقتصادية في أمريكا الوسطى ، عن طريق مساعداتها وسياساتها ، تسعى قوى أخرى إلى تقويض القاعدة الاقتصادية الازمة للتنمية والتقدم . وعلى سبيل المثال ، ذكرت صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون في عددها الصادر في ٨ تموز/ يوليه أن السيد يواكين فياللوبوس القائد العسكري الأعلى للمفاوير السلفادوريين - وأقتبس هنا من ذلك المقال - :

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

"أوجز ما قال إنه استراتيجية جديدة لحرب الاستنزاف التي يشنها المفاوير وحملة تخريب واغتيال وكمائن يعذبها الاستخدام المتزايد للالقام والشرك الخداعية . وذكر السيد فيلالوبيوس أن الهدف من تلك الاستراتيجية استنزاف الاقتصاد حتى الانهيار ".

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

في كثير من الأحيان تتجاهل حقيقة أساسية هامة في مناقشة سياسة الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا . لقد بدأ السندينيون التدخل في السلفادور وكوستاريكا وهندوراس بعد توليهم السلطة في تموز/يوليه ١٩٧٩ بعام ، ووافلوا ذلك العدوان بنشاط منذ ذلك الوقت . وفي الوقت ذاته ، تحاول نيكاراغوا أن تحافظ على الصورة المحبكة لها بوصفها الضحية البريئة المتضررة من عدوان غير مستفز ، بإنكارها أنها قامت على الإطلاق بعمليات تخريب مسلح داخل البلدان المجاورة . بيد أن الحقائق تظهر أن الإنكارات الرسمية لنيكاراغوا غير صحيحة .

وبالمثل يزعم السندينيون أن ردود الفعل الداعية للولايات المتحدة ، بما في ذلك دعمها للمقاومة الديمقراطية ، تشكل عدواً ضد نيكاراغوا . وهذه التهمة بالطبع تقلب الحقائق . فنيكاراغوا لا الولايات المتحدة وأصدقاؤها ، هي التي ارتكبت العدوان الذي أدى إلى ردود الفعل التي يشكوا منها السندينيون الآن .

وكثيراً ما نسجع أن الصراع بين الشرق والغرب قد تسبب في أزمة أمريكا الوسطى . فلنواجه الحقائق : إن أعمال السندينيين هي المسؤولة عن الأزمة .

لقد أيد السندينيون قوات العصيان المرتبطة بالاتحاد السوفيaticي وكوبا . ويستضيف السندينيون الآن حوالي ٨٠٠٠ من أفراد الكتلة السوفياتية وكوبا ، بما في ذلك نحو ٣٥٠٠ من أفراد الأمن والعسكريين . لقد كُونَ السندينيون ، عن طريق الدعم السوفيaticي والكوري أكثر القوات العسكرية قوة في المنطقة .

ويقوم السوفيات وحلفاؤهم بشحن الأسلحة إلى نيكاراغوا منذ الأيام الأولى لحكومة السندينيين . وفي تقديرنا أن شحنات الأسلحة من الكتلة السوفياتية إلى الحكومة السندينية وصلت إلى ما يزيد على ٥٠٠ مليون من الدولارات . وقد شملت هذه الشحنات ٣٤٠ دبابة وعربة مصفحة ، و٧٠ مدفع هاوتزر بعيد المدى وقاذفات الصواريخ ، و٣٠ من الطائرات العمودية بما في ذلك ١٢ من الطائرات العمودية السريعة المسلحة تسليحاً ثقيراً للهجوم . وما زال هذا التدفق مستمراً . بل ويبدو أن هناك زيادة في شحنات الأسلحة إلى حكومة نيكاراغوا الآن .

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

لقد وصلت أولى المدرعات السوفياتية إلى نيكاراغوا عام ١٩٨١ ، بعد فترة قصيرة من الإعلان عن تكوين الميليشيا التي تضم ٣٠٠٠ رجل ، وقبل نمو المقاومة الداخلية الملهمة ضد السندينيين بحوالي سنة . وعماد تلك القوة المدرعة ١١٠ دبابة متوسطة من طراز T-SS سوفياتية الصنع . ولا تملك البلدان المجاورة لنيكاراغوا دبابات لها قوة نيران الدبابة T-SS . وتلقى السندينيون أيضا في العام الماضي وحده ما يقرب من ٣٠ دبابة خفيفة من طراز PT-76 . وتعزز قدرة هذه الدبابات على عبور الانهار فائتها بدرجة كبيرة وتساعد على قمع التذكر الداخلي .

هل يعد من قبيل المصادفة أن الشحنات الجديدة من الأسلحة تتزايد في الوقت الذي تشن فيه الحكومة السندينية حملتها الأخيرة لتخويف رعاياها وقمع كل معارضة ؟ لا حاجة بالمرء إلى أن يكون مراقبا مياضيا محنكا ليدرك أن وجود الدبابات يكبح التذكر الشعبي . لماذا توجد تلك الدبابات هناك ؟ إنها تمثل إسهاما إنسانيا غريبا من جانب النظم السياسية الشمولية في العالم .

أرجو أن تؤيد الجمعية العامة استمرار عملية كونتادورا من أجل تسوية ملموسة للازمة الإقليمية . وفي رأينا ، توفر جهود الوساطة التي تقوم بها الكونتادورا أفضل أمل من أجل إقرار السلام في أمريكا الوسطى . ومنستر في تأييدها تأييدها كاملا . وكما ذكر الرئيس ريفان ، نود أن نحقق : "التنفيذ المتزامن لجميع أهداف كونتادورا مع توافر تحقق فعال" .

لقد واجهت عملية كونتادورا عقبات خطيرة في العام الماضي . لماذا ؟ أولا ، لأن انتهاك نيكاراغوا لحق اللجوء في أوائل هذا العام خلق نزاعا مع كومستاريكا وحال دون انعقاد الاجتماعات . وفي شهر حزيران/يونيه في اللحظة التي عقد فيها اجتماع كونتادورا ، أدى إصرار نيكاراغوا على إجراء تغيير جذري في جدول الأعمال إلى تعليق المفاوضات لمدة أربعة أشهر . وإزاء شعور مجتمع أمريكا اللاتينية بأن هذا العمل عرض كونتادورا للخطر ، أدى ذلك إلى تكوين مجموعة الدعم في شهر تموز/ يوليه من الأرجنتين

وأوروغواي والبرازيل وبيرو . وقد رحبت حكومتي بتشكيل هذه المجموعة وتعتقد أنه كان وسيكون لها تأثير مفيد .

لقد أصر السندينيون على أنه ينبغي إنهاء العصيان الداخلي في نيكاراغوا
كشرط مسبق لاتفاقية كونتادورا . ويتمثل زعمهم في أنه لا يمكنهم قبول الالتزامات وفق
هذا الاتفاق بينما هم يواجهون ما يسمونه بالعدوان الخارجي . وهم يتتجاهلون حقيقة أن
أي معاهدة من معاهدات الكونتادورا لا تنتهي إلا على اتفاق للتفاوض حول تخفيف الأسلحة
والقوات . ومن ثم فإن موقفهم مفروم باعتباره حيلة تفلّت رفضهم اتخاذ الخطوة
الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاء العصيان . وتلك الخطوة هي ، بالطبع ،
الدخول في حوار داخلي .

لقد أوضحت حكومتي بصورة متكررة للعام والخاص ، أننا مستلزم بـأي اتفاق تتوصل اليه بلدان أمريكا الوسطى . وفي ضوء هذا الموقف ، فإن مطالبة السندينيين بأن يسبق الاتفاق مع الولايات المتحدة اتفاق كونتادورا لا يمكن النظر إليها إلا

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

باعتبارها محاولة لإحباط عملية كونتادورا وإهانة جهد ما يقرب من ثلاث سنوات . ومطالبة السندينيين هذه ليست إلا محاولة لإعطاء صورة للقضية المعقدة للسلام في أمريكا الوسطى بمجرد نزاع مع الولايات المتحدة . الواقع ، إن ما يحدث في أمريكا الوسطى نزاع بين السندينيين وجيرانهم بالإضافة إلى قمع السندينيين لمواطنيهم من النيكاراغويين .

وبنفمة أكثر تفاؤلا ، أود أن أسجل ارتياح حكومتي لاتفاق المساعدة الاقتصادية الذي وقع في لكسميرغ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودول أمريكا الوسطى . لقد أيدت حكومتي منذ أمد بعيد زيادة المساعدة الاقتصادية إلى منطقة أمريكا الوسطى . ونحن نقوم بتقديم المزيد من الأموال إلى المؤسسات الإقليمية في أمريكا الوسطى كبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي . وأود أيضا أن أشير إلى أنه ، بالنسبة لنيكاراغوا ، تضمن كل اقتراح قدمته الولايات المتحدة خلال الأعوام الأربع الماضية مكونا اقتصاديا قويا . وفي الآونة الأخيرة ، طرحت مبادرة الرئيس بشأن المصالح الإقليمية التي قدمت إلى هذه الهيئة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ، تصورا لمساعدة اقتصادية ضخمة فور إلزام التقدم موجب تسوية للمصالح الداخلية في نيكاراغوا .

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا للبلاغ السياسي الذي صدر في لكسميرغ . فهذا البلاغ ، الذي شاركت فيه نيكاراغوا ، دعم عملية كونتادورا وأعرب عن الأمل في إجراء مفاوضات سريعة وتحقيق نهاية ساجدة لها ، ودعا إلى الاحترام الكامل للحربيات المدنية والمصالحة الوطنية والنظم السياسية والاجتماعية الديمقراطية والتعددية . والقرار الذي ينبع بهذه الهيئة أن تعتمده لا يجب أن يكون أقل طموحا . فلنأمل أن يتحقق ذلك .

وفي ختام هذه المناقشة حول أمريكا الوسطى ، أتعشم أن تؤيد الجمعية العامة

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

مواصلة عملية كونتادورا . ومرة أخرى ، نظل على اعتقاد راسخ بأن عملية كونتادورا تمثل المحفل المناسب وأفضل أمل في إقرار السلم في أمريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شهوية عن الإسبانية) : وفقاً لقرار الجمعية العامة

٢٢٣٧ (د - ٢٩) المعتمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، أعطى الكلمة لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يتعين علينا هنا في غمار الاحتفال بالذكرى الأربعين لهذه المنظمة أن نذكر بمقاصد الأمم المتحدة وأن نضعها نصب أعيننا . كثيراً ما نستمع إلى بيانات تسترعى الانتباه إلى فقرات ومواد مختلفة من الميثاق . غير أنه في أحيان أكثر تغفل المادة الأولى ، وفي معظم الأحيان تنسى تماماً ديباجة الميثاق . فلننظر كيف تبدأ . إنها تُسْهَل بتصريح نابع من قلوب ضمائر الآباء المؤسسين الذين ضحوا بدمائهم في سبيل هزيمة النازيين ومحاولة إحلال السلم .

"نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" الخ ، كما تعرب عن إصرارنا "على أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً في جو من الحرية أفسح وبلوها لتلك الأهداف" وإن الشعوب ، في سبيل هذه الغايات ، قد اعتمدت "أن تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها" .

ولم يرد في أي موضع في ميثاق الأمم المتحدة المقدم ذكر للحفاظ على "جمهوريات الموز" . إن ما يتعين علينا إنقاذه هي الشعوب والبشر وكرامتهم وحربيتهم وجهودهم الجماعية من أجل تحسين مستوى الحياة .

إن أمريكا الوسطى لم تعد الفناء الخلفي للشركة المتحدة للفواكه . إن أمريكا الوسطى أرض يوجد ويعيش فوقها بشر يتطلعون إلى تحسين مصائرهم . ولسوء الطالع يظل وجود هؤلاء الناس والبشر ، هو ما تصر إدارة واشنطن على نسيانه وإغفاله . لكن "الرجل القوي" في البيت الأبيض لا يستطيع ، ويجب ألا يتحت له ، أن يقوم بالتحكم في نمط حياة وسلوك شعوب أمريكا الوسطى أو أي مكان في العالم .

منذ ٤٠ عاماً أعلنت الميثاق من بين مقاصده :

"إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي

بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام" .

ومع ذلك فإن واشنطن ما زالت تصر على إنكار حقوق بعض الشعوب بما في ذلك حق

الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وقد شنت واشنطن ، بآعمالها ، حملة مليبية بغيضة تقوم على سياسة استخدام سفن الترهيب الحربية والمرتزقة ، ومن واجب هذه المنظمة أن تشرع فورا في اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع أعمال العدوان هذه التي تقرفها واشنطن ضد دولة من دول أمريكا الوسطى عضو في هذه المنظمة ، هي نيكاراغوا .

إن شعب نيكاراغوا هو الذي حمل السندينيين إلى السلطة وأوكل إليهم مهمة الدفاع عن حرريته وعن تنميته الاجتماعية والاقتصادية . وبالطبع فإن بعض الدوائر - في الشركات عبر الوطنية وبغير الأوساط الأخرى - قررت أن تتحلل لنفسها صلاحيات عبر وطنية كذلك ، بغية حرمان شعب نيكاراغوا من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

لقد ورد في المادة الثانية من الميثاق :

"يمتنع جميع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة" .
 ولكن لا تشكل المعونة الأمريكية المالية الصريحة التي تقدر بملايين الدولارات والتي تقدم إلى القوى المعادية للثورة تدخلا في العلاقات بين أمتين هما نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية ؟

لقد قام نيكاراغوا وفاء منها بالتزامها بالميثاق ، وإعمالا للبيان السادس منه يعرض نزاعها مع الولايات المتحدة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعلى محكمة العدل الدولية .

وقد أحاطتنا نائبة وزير خارجية نيكاراغوا علما هذا الصباح بكل العمليات السلمية الرامية إلى تحقيق توسيعية سلمية للنزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية . وأعربت عن الرغبة المادقة في المشاركة في السعي لإيجاد حل للمشاكل التي تواجهها شعوب أمريكا الوسطى والتي تهدد السلم العالمي . ونحن نعرف ، من جهة أخرى ، أن الولايات المتحدة متشددة ، ومصممة - كما سمعنا - على تطبيق مفهومها الخاص بالديمقراطية الغربية دون إيلاء أي اعتبار للرادة الحرة للشعب المعذّب مباشرة ، أي شعب نيكاراغوا ذاته .

ومنذ آونة قريبة ، أعلن صراحة السيد فرد إيكيل مساعد وزير الدفاع الأمريكي - ولنلاحظ وزير الدفاع - ما يلي :
 "إن لم تقدم المساعدة الآن إلى القوى الديمقراطية فإن إدارة مقبلة قد تضطر إلى استخدام القوة مباشرة".

منذ متى عهدت العناية الإلهية إلى إدارة واشنطن بمهمة الدفاع عن الديمقراطية الغربية ؟ يبدو أن وزارة الدفاع هي التي تقرر في إدارة واشنطن ما هي الديمقراطية ومن هي القوى الديمقراطية ؟ هذه الحقيقة في حد ذاتها كافية معتبرة . إن القوى المناهضة للثورة المسماة بالكونترارى ، شأنها شأن نظرائها من اليهود النازيين في فلسطين المحتلة ، تعتمد اعتمادا مطلقا على الدعم المادي الذي تتلقاه من سلطات واشنطن . كما يتلقى الكونترارى ، علاوة على التأييد المعتمد والدبلوماسي ، طائرات حربية وعمودية ومركبات للخدمة الشاقة لاستخدامها في أنشطة العصيان المعادي للثورة في نيكاراغوا . إذا كانت واشنطن تريد بالفعل أن تساعده التنمية وتحسين مستويات العيش لشعب نيكاراغوا ، ألم يكن من الأجر بواشنطن أن تقدم جرارات وخبرات ؟ ألم يكن يجدر بها أن ترفع الحظر الاقتصادي للمساعدة على إنعاش الاقتصاد ولا تخنق ذلك البلد بالحصار الذي تفرضه عليه ؟

إن مئات الآلاف في نيكاراغوا هم ضحايا التدخل المباشر العلني والخفى من جانب الولايات المتحدة . وإن القتلى والمصابين ليناشدون هذه الجمعية العامة أن تضع حدا لمحنة النيكاراغويين وتساعدهم على العيش في سلم في بلدهم .

إن الموقف العام والأمل اللذين أعرب عنهم في المداولات هنا يدعمان تماما الجهود والمساعي الحميدة لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

وكما استمعنا هذا الصباح ، ترحب نيكاراغوا بالجهود الكبيرة التي تبذلها مجموعة كونتادورا في مهمتها التibilية والهامة . فقد أخبرنا :
 "إن هذه المبادرة السلمية المنقطعة النظير من جانب أمريكا اللاتينية قد حظيت بالتأييد الحماسي من جانب المجتمع الدولي". (A/40/PV.88 ، ص ٨)

(السيد ترزي ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

ولكن السؤال هو : هل ستستجيب واشنطن استجابة ملموسة أم تراها مستمرة فسي التأييد اللغوي الخطابي مع مواصلتها ، في الوقت نفسه ، تخريبها وتدخلها وعنادها ؟ إن الحل السلمي يمكن تحقيقه من خلال الحوار والمحافوضات بين الأطراف المعنية مباشرة بدون تدخل عسكري أجنبي . ويجب على العالم أن يعترف بارادة شعب نيكاراغوا وأن يحترمها . فهو شعب يريد أن يحيا ويزدهر في ملم ووئام . وشعوب أمريكا الوسطى تستحق ، بعد أعوام من الحرمان والاستغلال وإنكار كل الحقوق الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، أن نوليها اهتماماً ، وأن تتخذ هذه المنظمة وأعضاؤها تدابير فعالة لصالحها .

إن أبناء نيكاراغوا يرون بارقة أمل في أن يصبحوا بشراً أحراراً ، ويدركون أن السندينيين يستحقون ثقتهم الكاملة ، فلنفتح لهم هذه الفرصة . إن المهمة التي يضطلع بها السندينيون ليست سهلة . وإننا ننظر بإعجاب إلى شجاعتهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٩٠٠